المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2022

تقرير حول المقاصة

تقرير حول المقاصة

الفهـــرس

مقدمة	**1**
الفصل الأول: تحول السوق الدولية للمواد المدعمة في زمن كوفيد-19	**3**
I.1. سوق النفط	3
I.1.1. دينامية التجارة الدولية للنفط	3
I.1.1.1. العرض العالمي للنفط	3
I.1.1.2. الطلب العالمي على النفط	4
I.1.1.3. المبادلات العالمية للنفط	4
I.1.2. التأثير على تطور الأسعار العالمية للنفط	5
I.2. سوق غاز البترول المسال	6
I.2.1. دينامية التجارة الدولية لغاز البترول المسال	6
I.2.1.1. العرض العالمي لغاز البترول المسال	6
I.2.1.2. الطلب العالمي على غاز البترول المسال	8
I.2.1.3. المبادلات العالمية لغاز البترول المسال	10
I.2.2. التأثير على تطور الأسعار العالمية لغاز البوطان	11
I.3. سوق السكر	15
I.3.1. دينامية التجارة الخارجية لمادة السكر	16
I.3.1.1. الإنتاج و الاستهلاك العالميين للسكر	16
I.3.1.2. المبادلات العالمية للسكر	17
I.3.2. التأثير على تطور الأسعار العالمية للسكر الخام	18
I.4. سوق الحبوب	20
I.4.1. دينامية التجارة الخارجية للحبوب	20
I.4.1.1. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب	20
I.4.1.2. المبادلات التجارية للحبوب	22
I.4.2. التأثير على تطور الأسعار العالمية للقمح اللين	23
الفصل الثاني: تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة	**24**
II.1. دعم سعر غاز البوطان	24
II.1.1. تطور الدعم الحادي لغاز البوطان	24
II.1.2. الواردات و الاستهلاك الوطني لغاز البوطان	26
II.1.3. وضعية نفقات دعم غاز البوطان	27

II.2. دعم سعر السكر 30
II.2.1. الاستهلاك والإنتاج الوطني للسكر الأبيض 30
II.2.2. الواردات من السكر الخام 32
II.2.3. وضعية نفقات دعم السكر 33
II.3. دعم سعر القمح اللين ودقيق القمح اللين 35
II.3.1. الإنتاج و المحصول الوطنيين من الحبوب 35
II.3.2. واردات الحبوب 37
II.3.3. الصناعات التحويلية للحبوب 39
II.3.4. وضعية نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين 40
II.4. توقعات تكلفة المقاصة عند متم شهر شتنبر 2021 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة2022 41
II.4.1. توقعات تكلفة المقاصة برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر *2021* 41
II.4.2. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة *2022* 41

مقدمة

تأثرت ديناميكية السوق الدولية للمنتجات المدعمة خلال سنة 2021 إلى حد كبير بالوضعية غير المستقرة لتطور جائحة كوفيد-19. وقد أدى هذا الوضع إلى إحداث تغيرات مهمة على مستوى تدفق المبادلات العالمية، و بالتالي إلى ارتفاع حدة تقلبات أسعار مواد البترول الخام، السكر، و القمح اللين.

وقد أدى ارتفاع الطلب على المواد الأولية بشكل عام خلال الأشهر الأولى من سنة 2021 بهدف تجديد المخزون، بالإضافة إلى التغيرات التي اكتنفت سياسات التجارة الخارجية لمختلف الدول إلى ارتفاع الأسعار في آسيا، و بطريقة غير مباشرة في أوروبا. ونتيجة الطلب المتزايد وارتفاع رسوم نقل البضائع التي سجلت أرقاما قياسية نتيجة الاضطراب الشديد الذي شهدته التجارة البحرية، تعرض العرض العالمي للمواد الأولية لعدة ضغوطات.

وبناء عليه، وعقب انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وتكثيف حملات التلقيح في جميع أنحاء العالم، ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل حاد منذ بداية سنة 2021 لتوازي تقريبا نفس مستويات ما قبل الجائحة. حيث تأرجحت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021 بين 50 و 78 دولارا للبرميل، مسجلة متوسط 67 دولارا للبرميل، أي بزيادة تقدر ب61 % و 4 % مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و 2019 على التوالي.

أما فيما يتعلق بغاز البوتان، فقد ارتفع سعره بشكل كبير أساسا بسبب تغيير التحكيمات التي أجريت على مستوى الأسواق الإقليمية. ونظرا لنمو المشتريات الآسيوية الهائلة والمخاوف بشأن المخزونات الأمريكية من المنتوج، تأرجحت أسعار غاز البوتان في الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021 في نطاق يتراوح من 466 إلى 742 دولارا للطن، مسجلة متوسط يبلغ 571 دولارا للطن، أي بزيادة 61 % و 40 % مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و2019 على التوالي.

على هذا الأساس، تراوح دعم غاز البوتان بين 3941 درهم للطن و 5946 درهم للطن ليبلغ متوسط 4737 درهم للطن خلال الفترة المذكورة، أي 57 درهما لقنينة الغاز من فئة 12 كيلوغرام، أي بزيادة 46 % و 25 % مقارنة بسنتي 2020 و 2019 على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، ففي ضوء المخاوف التي أثرت على توقعات الإنتاج والتصدير في العديد من البلدان المنتجة و كذا ارتفاع الطلب العالمي على الواردات، تعززت تجارة السكر والقمح اللين خلال سنة 2021.

وعليه، سجلت أسعار السكر الخام ارتفاعا قويا حيث تأرجحت خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021 في نطاق يتراوح من 350 دولارا للطن إلى 477 دولارا للطن، مسجلة متوسط 407 دولارا للطن، أي بزيادة 39 % دولارا للطن مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و 2019.

بالنسبة لأسعار القمح اللين، فقد تأرجحت برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021 في نطاق يتراوح بين 237 دولارا للطن و 313 دولارا للطن، مسجلة متوسط 279 دولارا للطن، أي بزيادة قدرها 28 % و 30 % مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و 2019 على التوالي.

تجدر الإشارة إلى أنه في مواجهة الارتفاع الذي شهدته أسعار القمح اللين خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2021 والذي نتج عنه تجاوز سعر التكلفة ل 300 درهم للقنطار، أعادت الحكومة تفعيل نظام التعويض الجزافي عند الاستيراد خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى 15 ماي 2021، مما أثقل ميزانية الدولة بتكلفة إضافية من أجل تأمين إمدادات البلاد من هذا المنتوج الأساسي.

أخذا بعين الاعتبار لهذه العناصر و للتحليلات الراهنة للسوق العالمية، يتوقع أن تسجل نفقات المقاصة خلال سنة 2021 زيادة تتجاوز 43 % و 28 % مقارنة بسنتي 2020 و 2019 على التوالي.

من جهة أخرى وتماشيا مع مقتضيات قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، أضحى إنجاح ورش مواصلة إصلاح المقاصة ضرورة ملحة.

وعليه، وفي انتظار تحديد الشروط المسبقة اللازمة لتفعيل الإصلاح المذكور، تمت برمجة غلاف إجمالي يبلغ 16.020 مليون درهم في إطار قانون المالية لسنة 2022 لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

الفصل الأول : تحول السوق الدولية للمواد المدعمة في زمن كوفيد-19

1.I. سوق النفط

تميز سوق النفط، خلال سنة 2021 بتعاقب مراحل التفاؤل عقب الانتعاش الاقتصادي في عدة دول خاصة الصين وتسريع وتيرة حملات التلقيح من جهة وعدم اليقين بسبب موجة العدوى الجديدة التي انتشرت عالميا خلال الفترة الصيفية من جهة أخرى. ومع ذلك، استمرت أسعار النفط في الارتفاع بسبب اضطرابات الإنتاج في الولايات المتحدة خلال موسم الأعاصير مما أدى إلى انخفاض كبير في المخزونات من ناحية و التوقعات الأخيرة لوكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الصادر في شتنبر 2021، والتي تشير إلى انتعاش كبير للطلب العالمي على النفط ابتداء من الربع الأخير من سنة 2021 من ناحية أخرى.

إجمالا، فبالرغم من استئناف الارتفاع في أسعار النفط الخام إلا أن أزمة كوفيد-19 ؛وفقا لمحللي السوق؛ تتجاوز كونها أزمة ظرفية بالنسبة للقطاع حيث غيرت بكيفية هيكلية من جيوسياساته من خلال التسبب في السحب التدريجي للاستثمار ما من شأنه أن يؤدي الى التأثير على مستقبل القطاع.

1.1.I. دينامية التجارة الدولية للنفط

1.1.1.I العرض العالمي للنفط

في أعقاب الانهيار غير المسبوق للطلب المرتبط بالوباء، سجل العرض العالمي للنفط أكبر انخفاض سنوي له في التاريخ. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، انخفض الإنتاج ب 6.6 مليون برميل في اليوم في سنة 2020 ليبلغ متوسط 93,94 مليون برميل في اليوم. خلال الربع الثاني من سنة 2020، تجاوز إنتاج النفط العالمي الاستهلاك بنحو 9 مليون برميل في اليوم ليبلغ إجمالي الإنتاج 92 مليون برميل في اليوم. ولمواجهة ذلك، تم خلال الربع الثالث من سنة 2020 اتخاذ بعض الإجراءات لتقويم الوضع من خلال خفض إنتاج أوبك + وإغلاق العديد من مواقع الإنتاج في الولايات المتحدة. بعد ذلك، وبسبب استئناف الإنتاج في خليج المكسيك بعد موسم الأعاصير وزيادة الإنتاج في ليبيا، زاد العرض النفطي بأكثر من مليون برميل يوميا خلال الربع الاخير من سنة 2020.

خلال سنة 2021، ارتفع العرض من النفط تزامننا مع إزالة قيود التنقل وتسريع حملات التلقيح في البلدان المتقدمة، ولا سيما بالولايات المتحدة. وفي أبريل 2021، وافق أعضاء أوبك + كخطوة أولى على زيادة حصص إنتاجهم من النفط الخام بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة بين ماي و يوليوز. بعد ذلك، قرروا الانتقال كخطوة ثانية إلى زيادة شهرية في الإنتاج تبلغ 400 ألف برميل في اليوم خلال الفترة الممتدة من غشت 2021 إلى أبريل 2022.

في أواخر غشت من سنة 2021، عطل إعصار "إيدا" أنشطة النفط البحرية وأوقف العديد من الفاعلين الأمريكيين غالبية إنتاج النفط في خليج المكسيك. وقد أثر هذا الوضع بشكل أكبر على حالة المخزون التي شهدت انخفاضا

ملحوظا. وهكذا، ومع استمرار ارتفاع وتيرة الصادرات النفطية، واصلت أسعار النفط المنحى التصاعدي خلال شهر شتنبر 2021.

2.1.1.I الطلب العالمي على النفط

أسفرت التدابير الرامية للحد من انتشار وباء كوفيد-19 وما تلاها من ركود إلى انخفاض الطلب على النفط يقدر بنحو 8.5 مليون برميل / اليوم سنة 2020 ،أي بنسبة 8.8 %، وهو أعلى انخفاض تم تسجيله على الإطلاق. فقد تأثر قطاع النقل باعتباره المسؤول عن حوالي 60% من إجمالي الطلب على النفط، تأثرا شديدا بالقيود المفروضة على التنقل سنة 2020. كما انخفض الطلب على وقود الطائرات والكيروسين بحوالي 3,2 مليون برميل / اليوم (أي بنسبة41 %) بسبب انخفاض الرحلات الجوية بنسبة 66% مقارنة مع مستويات 2019. بالإضافة إلى تراجع الطلب على البنزين بأكثر من 3 مليون برميل في اليوم (12%) كما تدنى الطلب على زيت الوقود بمقدار 0,5 مليون برميل في اليوم (8%).

في المقابل، أدى استمرار نشاط نقل البضائع إلى الحد من انخفاض الطلب على الديزل إلى 1,8 مليون برميل / اليوم (6%).وظل الطلب على غاز البترول المسال / الإيثان و النافطا دون تغيير تقريبا و ذلك نتيجة لمقاومة الطلب من أجل سد الاحتياجات السكنية و زيادة مبيعات المواد الاولية البتروكيماوية خاصة مواد التعبئة والتغليف والنظافة والمعدات الطبية.

في سنة 2021، ارتفع الطلب على الوقود بشكل كبير مع عودة النشاط الصناعي وتخفيف القيود المفروضة على حرية التنقل في الولايات المتحدة وأوروبا وتكثيف حملات التلقيح ضد فيروس كورونا. وهكذا عادت مخزونات النفط الهائلة التي تراكمت أثناء صدمة الطلب إلى مستويات ما قبل الوباء مما أسفر عنه ارتفاع كبير في أسعار المنتجات البترولية.

3.1.1.I المبادلات العالمية للنفط

تراجعت تجارة النفط العالمية بأكثر من 8% خلال سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض الطلب العالمي. ومع ذلك، فقد تم تسجيل تدفقات كبيرة نتيجة قيام العديد من الدول بعمليات شراء ضخمة للاستفادة من انخفاض أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ عقود.

في سنة 2021، عرفت تجارة النفط العالمية انتعاشا بعد الزيادة الكبيرة في الطلب حيث ارتفعت الصادرات العالمية من البترول بأكثر من 90% خلال يونيو 2021 مقارنة مع يونيو 2020.

2.1.I. التأثير على تطور الأسعار العالمية للنفط

◄ تطور الأسعار سنة 2020

عرفت أسعار خام برنت، خلال سنة 2020،تطورا واسع النطاق. فبعد أن بلغت متوسط 64 دولارا للبرميل في يناير 2020، انخفضت أسعار برنت إلى متوسط 18 دولارا للبرميل في أبريل ، وهو أدنى متوسط شهري للسعر منذ فبراير 1999. ويعزى هذا التراجع في الأسعار للانخفاض الكبير في استهلاك النفط، الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في مخزونات النفط العالمية. في ظل هذا الوضع، أدى انخفاض الإنتاج من قبل العديد من البلدان والانتعاش التدريجي في الطلب على النفط إلى انخفاض هذه المخزونات العالمية. وبالتالي، ارتفعت أسعار البرنت مرة أخرى إلى متوسط شهري قدره 50 دولارا للبرميل في دجنبر بسبب توقعات انتعاش اقتصادي أقوى مستقبلا نتيجة الإعلان عن انطلاق حملات التلقيح ضد فيروس كورونا.

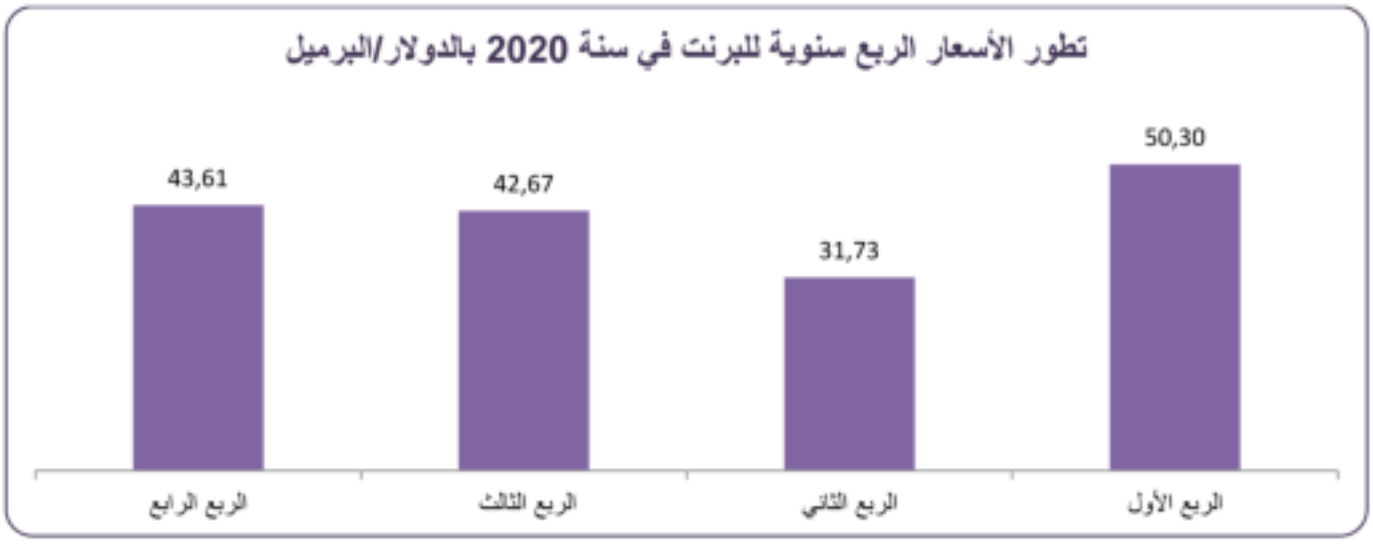

◄ تطور الأسعار سنة 2021

عرفت أسعار النفط الخام انتعاشا ملحوظا في سنة 2021، حيث سجلت أسعار برنت متوسطات 62 دولار و 65 دولار للبرميل على التوالي خلال شهري فبراير ومارس ليبلغ متوسط سعر النفط الخام 60.7 دولارا للبرميل خلال الربع الأول من سنة 2021.

ارتفع متوسط سعر النفط الخام خلال الربع الثاني من سنة 2021، مسجلاً متوسط 68.9 دولارا للبرميل أي بزيادة قدرها 14%. ويرجع ذلك إلى التطورات المتباينة للحالة الوبائية لكوفيد-19 التي أدت إلى تسجيل عدة تفاوتات في الطلب. ففي بعض المناطق، وخاصة في الولايات المتحدة، تزايد الطلب على النفط بسبب زيادة معدلات التلقيح ضد الفيروس وانتعاش النشاط الاقتصادي أما في مناطق أخرى، خاصة الهند، تراجع الطلب على النفط بسبب الزيادة الكبيرة في نسب العدوى بالمتحور دلتا.

وابتداء من يونيو 2021، تجاوزت أسعار برنت حاجز 70 دولارا للبرميل على إثر الاستنزاف التدريجي لمخزونات النفط العالمية التي تشكل معظمها من إنتاج السنة الماضية.

خلال شهر غشت، ولمواجهة عدم اليقين بخصوص تأثير إعصار "إيدا" على الإنتاج و الطلب على النفط الخام الأمريكي، انخفضت أسعار البرميل بمقدار 4 دولارات للبرميل لتستقر في متوسط 69.8 دولارا للبرميل. غير أن إعلان وكالة الطاقة الدولية عن إمكانية ارتفاع الطلب العالمي على النفط اعتبارا من الربع الأخير من سنة 2021، أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام مرة أخرى حيث تجاوزت سقف 70 دولارا للبرميل.

*إلى *15* من شهر شتنبر

2.I. سوق غاز البترول المسال

أثرت أزمة فيروس كورونا بشكل مختلف على سوق غاز البترول المسال. ففي سنة 2020، بينما ظل الطلب على هذا المنتوج أكثر مرونة مقارنة بالمنتوجات البترولية الأخرى، خاصة لسد الاحتياجات السكنية، تأثر العرض بالاضطرابات التي ميزت قطاع البترول وإغلاق آبار النفط خاصة الصخر الزيتي. نتيجة لذلك، شهدت أسعار غاز البوطان انخفاضا كبيرا أعقبه انتعاش مما أعطى متوسطا قدره 380 دولارا / طن سنة 2020 .

خلال سنة 2021، ومع الزيادة الكبيرة في الطلب الآسيوي وكذا الانخفاض التدريجي في مخزونات الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار غاز البوطان بشكل حاد، متأرجحة في نطاق يتراوح بين 466 دولارا و 742 دولارا للطن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر، لتسجل متوسط 571 دولار / طن، أي بزيادة 61% و 40% مقارنة بنفس الفترة لسنتي 2020 و 2019 على التوالي.

1.2.I. دينامية التجارة الدولية لغاز البترول المسال

1.1.2.I العرض العالمي لغاز البترول المسال

خلال سنة 2020، تأثر إنتاج غاز البترول المسال بشدة بتطور إمدادات النفط ومعدلات معالجة الغاز ومعدلات التكرير حول العالم.

على إثر تداعيات وباء كوفيد-19، انخفض العرض من غاز البترول المسال إلى أقل من 329 مليون طن. وابتداء من أبريل 2020، أصبح العرض مقلقا، حيث أغلق المنتجون في الولايات المتحدة الآبار نظرا لانخفاض الأسعار وزيادة الفائض على مستوى العرض. هذا بالإضافة إلى كون الشركات الوسيطة اعتمدت على شبكاتها الواسعة للتخزين وعلى الرفع من قوة صادراتها لبيع مخزوناتها. أما الدعامة الأخرى للعرض، والمتمثلة في منظمة أوبك+، فقد توصلت إلى اتفاقها التاريخي لخفض الإنتاج قصد مواجهة الانخفاض الشديد في الأسعار.

أما فيما يتعلق بالعرض المتعلق بغاز البترول المسال الناتج عن التكرير، فقد لوحظ انخفاض في إنتاج هذا الغاز بسبب تراجع إنتاجية المصافي المتأثرة بالاستخدام الضعيف بسبب تدني الطلب على الوقود السائل (البنزين والديزل والكيروسين بصورة رئيسية).

تميزت سنة 2021 بشح العرض من غاز البترول المسال بعد انخفاض الإنتاج ونضوب المخزونات الأمريكية في ظل طلب كبير جدا من الدول الآسيوية وخاصة الصين. ونتيجة ذلك، ارتفعت أسعار غاز البوطان ارتفاعا كبيرا في مختلف الأسواق الإقليمية.

استحوذت دول أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) والشرق الأوسط على أكثر من نصف الانتاج العالمي في حين لم تنتج آسيا وأوروبا سوى 23% و7% على التوالي من إجمالي الكمية المنتجة. ويختلف حجم مصدري إنتاج غاز البترول المسال (معالجة الغاز وتكرير النفط الخام) من منطقة إلى أخرى، إذ يهيمن إنتاج المصافي في أوروبا وآسيا (المناطق المستوردة)، بينما تظل معالجة الغاز الطريقة الأكثر استخداما في أميركا الشمالية والشرق الأوسط.

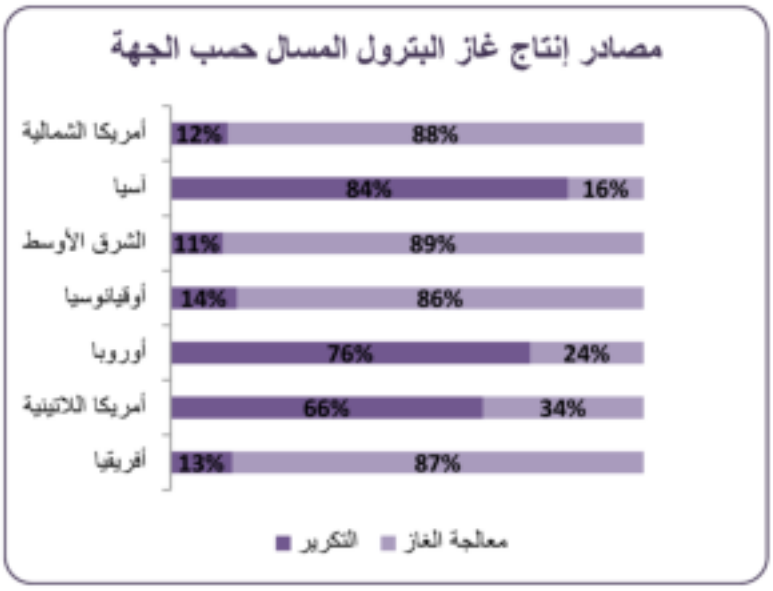

المصدر: إشس ماركيت، أرغوس ميديا، الرابطة العالمية لغاز البترول المسال

I.1.2. 2 الطلب العالمي على غاز البترول المسال

في سنة 2020، انخفض الطلب العالمي على غاز البترول المسال بنحو 8 مليون طن مقارنة مع سنة 2019 ليصل إلى 317 مليون طن. وقد تميز استهلاك هذا المنتوج بمرونة مرتفعة أثناء الجائحة مقارنة بأنواع الوقود الأخرى. حيث سجل الطلب على غاز البترول المسال انخفاضا محدودا بنحو 3% مقابل 12% للبنزين و 6% للديزل و 9% للخام وذلك مقارنة مع سنة 2019.

أما بخصوص سنة 2021، فقد ارتفع الطلب العالمي على غاز البترول المسال بشكل كبير ولاسيما على صعيد الدول الآسيوية التي قامت بعمليات شراء ضخمة نتيجة لتطور مشاريع نزع الهيدروجين من البروبان وكذا استمرار نمو الطلب السكني. وقد نجم عن هذا الوضع تغيير في المبادلات التجارية و ضغط على أسعار البوطان في مختلف الأسواق الإقليمية لهذا المنتوج.

وبحسب قطاع الاستخدام، يظل طلب قطاعي الإسكان والبتروكيماويات الرافعة الأساسية للاستهلاك العالمي لغاز البترول المسال، إذ يمثل هذان القطاعان ما يقرب من ثلاثة أرباع الطلب العالمي على المنتوج (73.4%).وقد زاد الطلب على الطهي والتدفئة بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل في حين ارتفع استهلاك البتروكيماويات بشكل طفيف مع زيادة الطلب على البوليمرات ومعدات الحماية الشخصية. وسجل أكبر انخفاض في قطاعي غاز السيارات والقطاع التجاري، حيث عرف هذان القطاعان انخفاضا إجماليا ب 8 ملايين طن في 2020 حسب أرغوس ميديا.

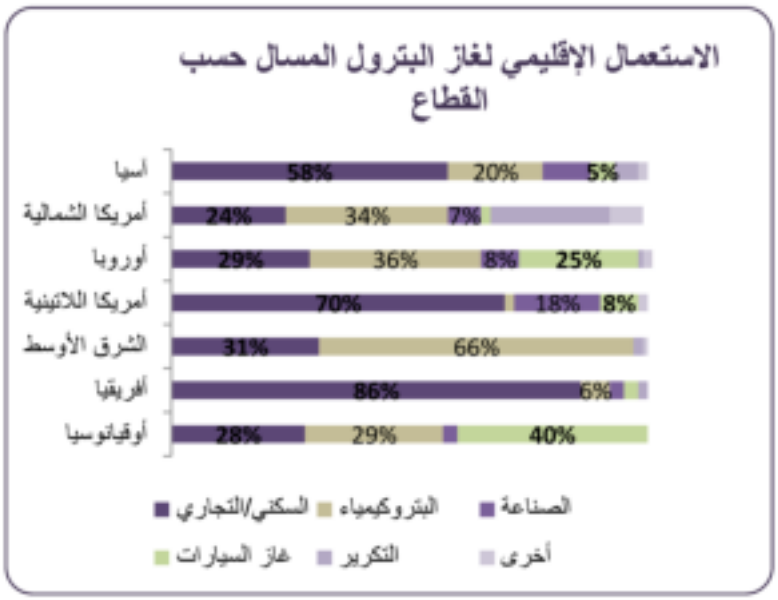

المصدر: إشس ماركيت، أرغوس ميديا، الرابطة العالمية لغاز البترول المسال

يعرف استخدام غاز البترول المسال تباينات إقليمية كبيرة، حيث يطغى الاستخدام السكني بشكل عام على أسواق النصف الجنوبي من العالم (مع وجود اختلافات كبيرة من بلد إلى آخر داخل كل منطقة). وتعد نسبة الاستخدام السكني في شبه القارة الهندية الأعلى في العالم بالإضافة إلى دول الشرق الأقصى (الصين واليابان وكوريا الجنوبية).

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك غاز البترول المسال في قطاع البتروكيماويات يبقى مهما هو الأخر بهذه المنطقة كما هو الحال بمنطقة الشرق الأوسط.

يتميز النصف الشمالي من العالم بارتفاع استخدام غاز البترول المسال في قطاع البتروكيماويات، حيث استحوذ هذا القطاع في أوروبا الشمالية على أكثر من نصف الكمية المستهلكة من المنتوج.

من جهة أخرى، يعرف غازي البروبان والبوطان؛ اللذان يشكلان غاز البترول المسال؛ اختلافات في الإنتاج والاستخدامات النهائية، حيث يمثل غاز البروبان 52% من استهلاك غاز البترول المسال في حين يمثل غاز البوطان 48% من إجمالي الطلب حيث قدرت كمية غاز البوطان المستهلكة ب 155 مليون طن.

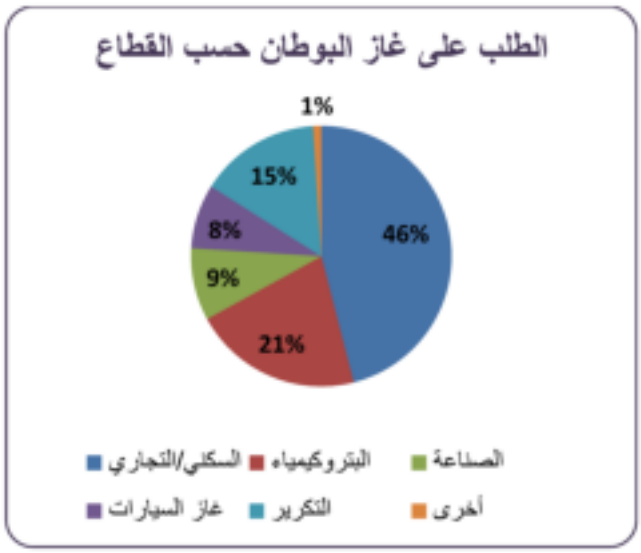

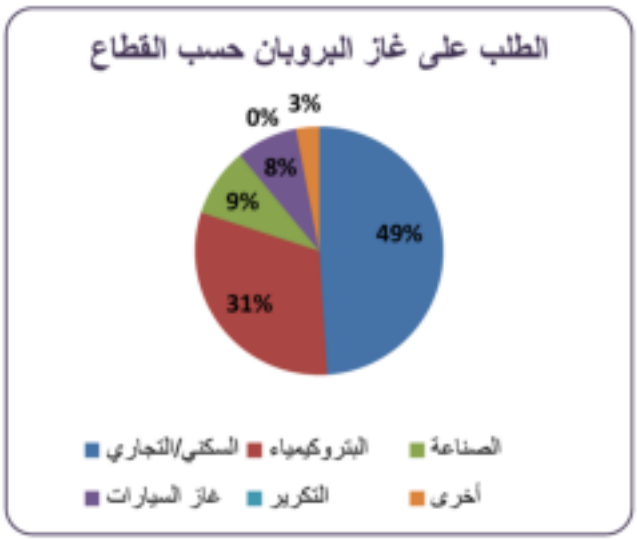

المصدر: إشس ماركيت

ويهيمن القطاع السكني على إجمالي الطلب على الغازين. إذ تجدر الإشارة إلى أن كل من الهند وإندونيسيا وشمال إفريقيا تعتبر الأسواق السكنية الرئيسية التي تستخدم البوطان بينما يستخدم البروبان في هذا القطاع في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا وأمريكا الشمالية. وتستعمل صناعة البتروكيماويات البروبان أكثر من البوطان طالما أن الأخير يستخدم على نطاق واسع في قطاع التكرير.

ويختلف الاستهلاك القطاعي للبوطان اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة، يستخدم البوطان بشكل أساسي في مزج بنزين المحركات (مزج البنزين) في حين تستخدم 36% من الكمية المستهلكة في قطاع البتروكيماويات.

يأتي قطاع البتروكيماويات في مقدمة القطاعات المستهلكة لغاز البوطان في أوروبا بنسبة 46.4% يليه غاز السيارات الذي يمثل ما يقرب من ربع الاستهلاك الأوروبي للبوطان. و يهيمن القطاع السكني على الاستخدام الآسيوي للبوطان.

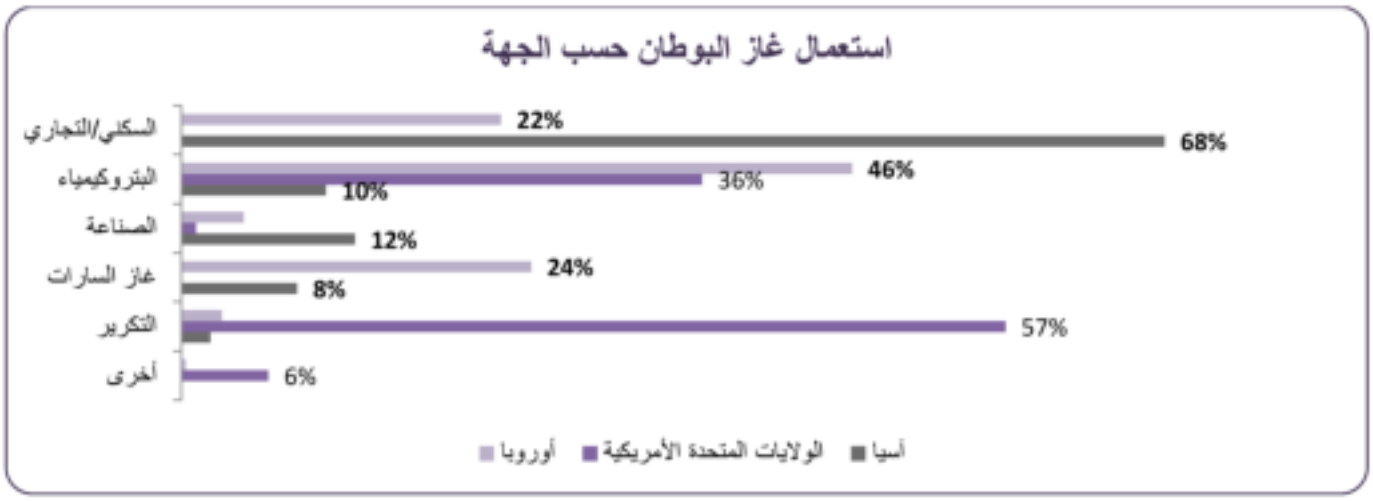

المصدر: إشس ماركيت

3.1.2.I . المبادلات العالمية لغاز البترول المسال

تأثرت تدفقات و تحكيمات الأسواق الإقليمية لغاز البترول المسال بسلوك مختلف الدول المتأثرة بتطور جائحة كوفيد-19.

في سنة 2020، وعلى الرغم من الأزمة الصحية، سجلت الصادرات الأمريكية من غاز البترول المسال مستوى قياسيا لتصل إلى 49 مليون طن مقارنة بـ 42 مليون طن سنة 2019، أي بارتفاع قدره 17%.

وبحسب المنتوج، زادت صادرات البروبان الأمريكية بنسبة 16% لتصل إلى 37,3 مليون طن، نتيجة استئناف الإمدادات الموجهة للصين. أما بالنسبة للبوطان، فقد زادت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 24% لتصل إلى 11,95 مليون طن. حيث عوضت الزيادات القوية في صادرات البوطان الموجهة إلى كل من إندونيسيا وتركيا والهند ونيجيريا الانخفاض الذي عرفته واردات المغرب، والتي شهدت تقلبا تبعا لنتيجة التحكيم ما بين الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا من جهة وبين شمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

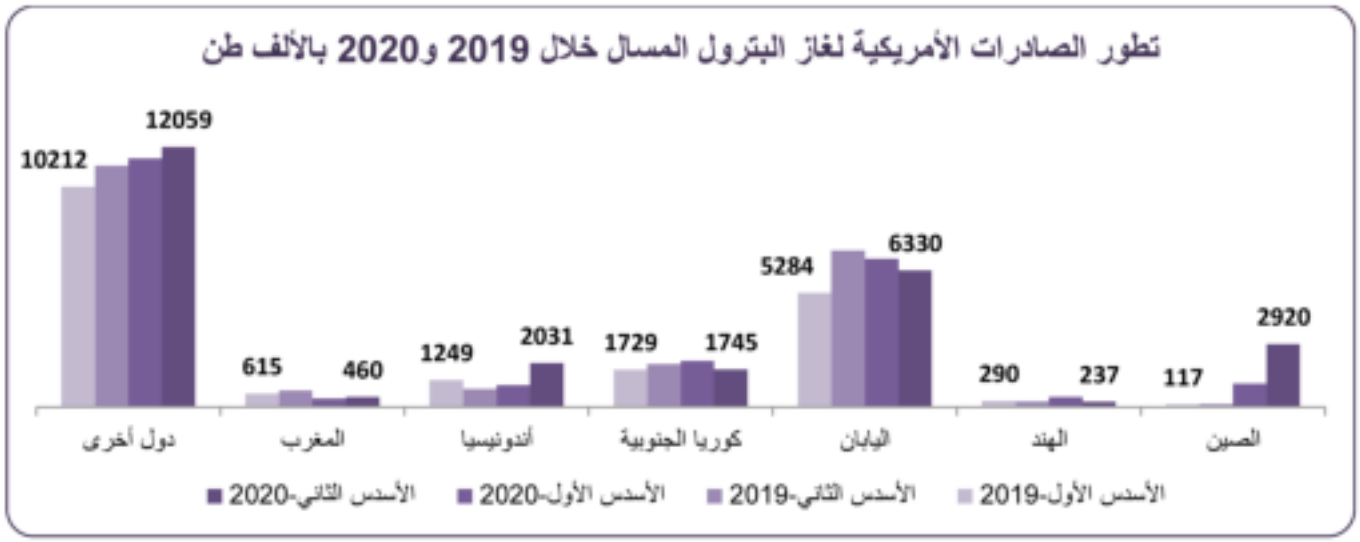

المصدر: ادارة معلومات الطاقة-الولايات المتحدة الأمريكية

في سنة 2021، عرف العرض القابل للتصدير ارتفاعا هاما معتمدا على المخزونات لتلبية الطلب القوي من طرف الدول الآسيوية. وارتفعت الصادرات الأمريكية من غازي البوطان والبروبان خلال الفترة الممتدة من يناير إلى أبريل تواليا ب 23 % و 4% . من جانبها، وافقت دول أوبك + على زيادة إنتاجها وبالتالي صادراتها من غاز البترول المسال.

فيما يتعلق بتدفق الواردات، فقد تناوب بين مراحل الارتفاع والانخفاض حسب ظهور موجات جديدة من الإصابات بفيروس كوفيد-19. ففي الوقت الذي زادت الواردات الصينية بأكثر من 37% على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ماي 2021، قامت الهند بتخفيض وارداتها بأكثر من 7% خلال نفس الفترة بعد انتشار المتحور دلتا من كوفيد-19.

2.2.I. التأثير على تطور الأسعار العالمية لغاز البوطان

◄ تطور أسعار غاز البوطان خلال سنة 2020

خلال سنة 2020، انخفض متوسط السعر السنوي لغاز البوطان بمقدار 43 دولارا للطن مقارنة مع سنة 2019 ليستقر عند 380 دولارا للطن. وابتداء من ماي 2020، اتخذ سعر البوطان منحى تصاعديا بعد استئناف النشاط الاقتصادي ورفع تدابير الحجر الصحي والعودة التدريجية للنشاط الصناعي في أوروبا.

في غشت، انخفض السعر الإقليمي لغاز البوطان إلى 306 دولار للطن نتيجة وفرة المخزون ووصول واردات منافسة من الولايات المتحدة الأمريكية (351 و 329 ألف طن تواليا في يوليوز وغشت). واقترن توفر العرض بضعف الطلب خلال فصل الصيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

من جهة أخرى، أدى انتعاش الطلب على البتروكيماويات والزيادة في الاحتياجات لخليط البنزين إلى ارتفاع سعر البوطان إلى متوسط 373 دولارا للطن و 428 دولارا للطن في شتنبر وأكتوبر على التوالي.

بعد ذلك، وبسبب زيادة الصادرات الأمريكية إلى المنطقة الأورومتوسطية لشهر أكتوبر 2020، والتي بلغت 399 ألف طن، اضطر المنتجون الأوروبيون إلى تخفيض السعر لشهر نونبر لتصل ل 403 دولار / طن. ولمواجهة انخفاض إنتاج المصافي، وإغلاق التحكيم مع الولايات المتحدة وزيادة الطلب في شمال إفريقيا، ارتفعت أسعار غاز البوطان بأكثر من 100 دولار للطن لتستقر عند 519 دولارا للطن برسم دجنبر 2020.

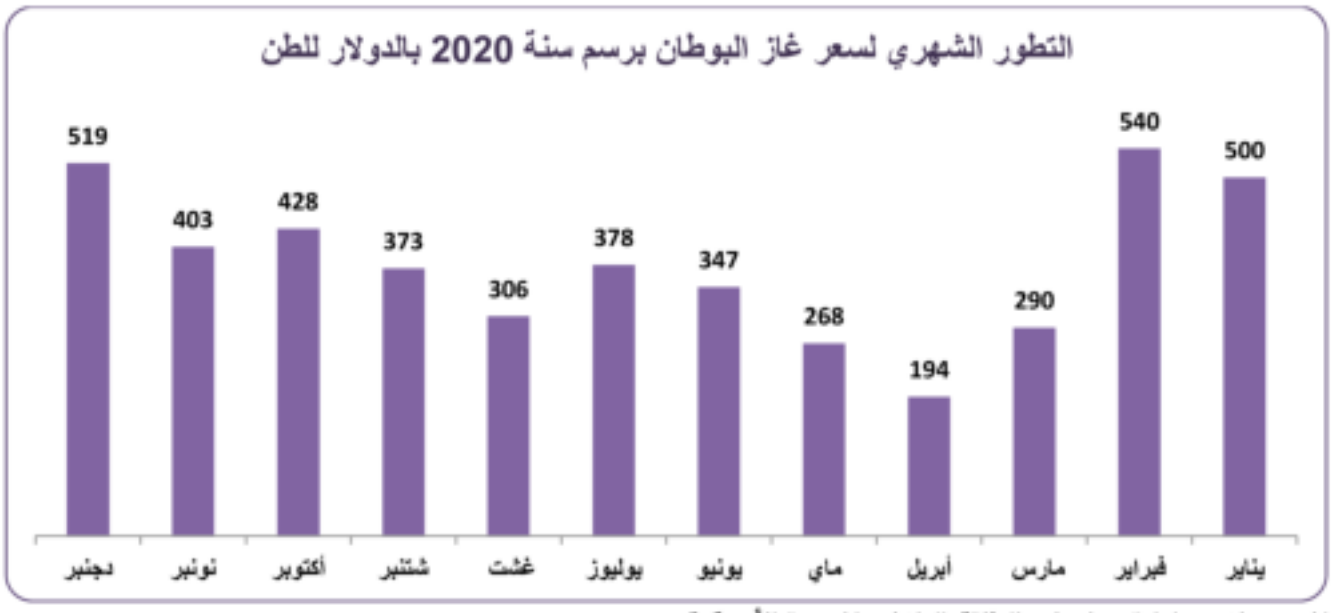

المصدر:بلاتس، ادارة معلومات الطاقة-الولايات المتحدة الأمريكية

◄ تطور أسعار غاز البوطان سنة 2021

منذ نونبر 2020، استفادت صناعة غاز البترول المسال من علاوة فصل الشتاء بسبب برودة الطقس في نصف العالم الشمالي والطلب القوي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار واستئناف التحكيم بين الجهات.

في يناير2021، أعلنت المملكة العربية السعودية خفض صادراتها من غاز البترول المسال خلال شهري فبراير ومارس بعد التخفيضات المتخذة بشكل تطوعي في حصة إنتاجها بموجب اتفاق أوبك +. كما أدى البرد الشديد الذي عاشته الولايات المتحدة (خاصة تكساس) في فبراير إلى تعطيل مصانع تجزئة غاز البترول المسال و وقوع اختلالات في محطات تصدير المنتجات وكذلك البنية التحتية لخطوط الأنابيب التي تنقل البوطان من مواقع الإنتاج إلى الموانئ.

ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار الإقليمية لغاز البترول المسال بشكل قوي لتسجل أعلى مستوياتها خلال عدة سنوات مدعومة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام وكذلك بعض الإكراهات المحلية والمتفاوتة في الإمدادات. ويعزى هذا الارتفاع كذلك الى المخاوف المتعلقة بالمخزون الأمريكي خلال موسم فصل الصيف حيث لم يمكن تراكم المخزونات من الوصول إلى مستويات آمنة حتى ذروة فصل الشتاء.

في نهاية شهر غشت، ضربت العاصفة الاستوائية "إيدا" خليج المكسيك في الولايات المتحدة، وارتفعت الأسعار العالمية لغازي البروبان والبوطان خاصة بعد تعطل الإنتاج في مونت بيلفيو وإنغلاق التحكيم مع المناطق المستوردة الأخرى.

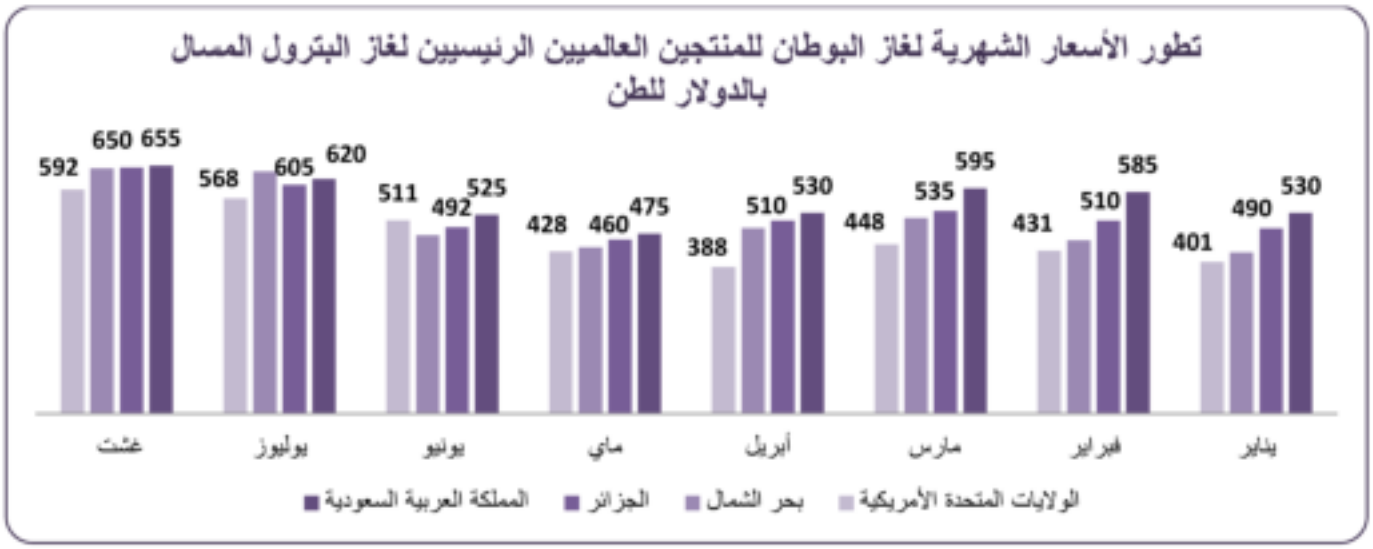

(المصدر: بلاتس وأرغوس ميديا

◄ تطور أسعار غاز البوطان حسب الصيغة المغربية سنة 2021

تأرجح سعر غاز البوطان حسب الصيغة المغربية (متوسط المركبتين الأوروبية والأمريكية) بين 466 دولارا للطن و 742 دولارا للطن، ليسجل متوسط السعر 571 دولارا للطن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر2021 مقابل 354 دولار للطن خلال نفس الفترة من السنة الماضية و 380 دولار للطن برسم سنة 2020 كاملة. يرجع هذا التقلب الهام إلى الأحداث التي تؤثر على أساسيات المركبتين: المركبة الأمريكية والمركبة الأوروبية.

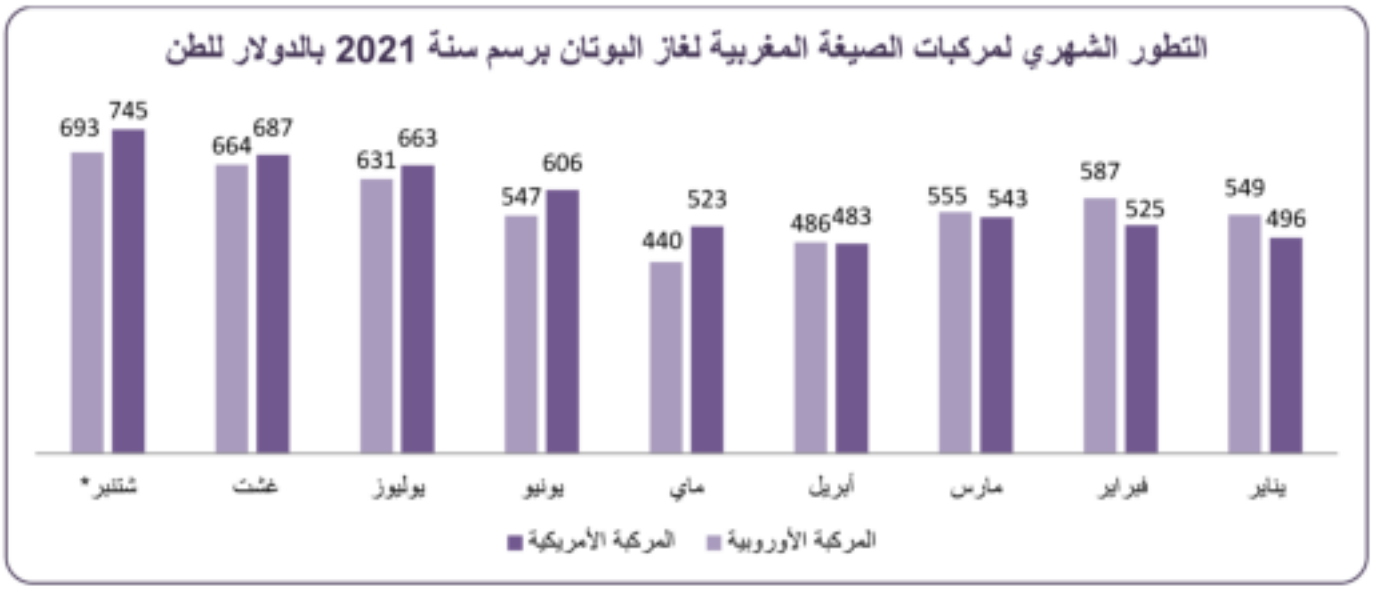

*إلى 15 من شهر شتنبر

المصدر:بلاتس وأوبيس

◄ المركبة الأمريكية:

سجلت أسعار البوطان الأمريكي ارتفاعا مستمرا خلال الربع الأول من سنة 2021. ففي يناير، ارتفعت أسعار البوطان نتيجة نقص العرض وانتعاش الطلب على مزيج البنزين في البلاد. أما خلال النصف الأول من شهر فبراير، فبالموازاة مع انخفاض الأسعار الأسيوية للمنتوج نتيجة زيادة العرض من الصين و تراجع الطلب على الواردات في الهند وإندونيسيا، انخفضت أسعار البوطان في مونت بيلفيو بالولايات المتحدة الأمريكية قبل أن ترتفع مرة أخرى خلال النصف الثاني من الشهر بسبب البرد القارس الذي ضرب تكساس (مركز قطاع الطاقة الأمريكي). في مارس ، ارتفع سعر البوطان في خليج المكسيك الأمريكي بشكل طفيف بعد انخفاض المخزونات الخاصة بكوريا الجنوبية ليستقر عند 543 دولارا للطن.

في أبريل، انخفض سعر البوطان بنسبة 11% مقارنة مع مارس ليصل إلى 483 دولارا للطن كانعكاس لضعف الطلب الآسيوي و انخفاض الواردات من الهند وإندونيسيا بالإضافة إلى تراجع قيم البوطان مقابل خام غرب تكساس الوسيط مع نهاية موسم مزيج البنزين الصيفي.

بعد ذلك، أدى انتعاش الطلب الآسيوي إلى تعزيز الصادرات الأمريكية من المنتوج ونتيجة لذلك ارتفعت المركبة الأمريكية بمقدار 40 دولارا للطن لتستقر عند 523 دولارا للطن برسم ماي. أما خلال يونيو ويوليوز، فقد واصلت أسعار البوطان الأمريكي ارتفاعها الحاد حيث استقرت عند 606 دولارا للطن و 662 دولارا للطن على التوالي. ويعزى هذا الارتفاع الحاد إلى الطلب القوي على الصادرات والمخاوف بخصوص المخزون، مما ساهم في استمرار ارتفاع الأسعار في مناطق الاستيراد الرئيسية كشمال أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ على الرغم من الانخفاض الموسمي للطلب.

استمر الطلب القوي على الصادرات في دعم الأسعار في غشت قبل أن يصل سعر البوطان في 2 شتنبر 2021 إلى أعلى مستوى له (765.7 دولار / طن) منذ يوليوز 2018 بسبب نقص العرض وزيادة الطلب على مزيج البنزين عقب إعصار "إيدا".

◄ **المركبة الأوروبية:**

عرفت أسعار البوطان في أوربا ارتفاعا بعد إغلاق العديد من المصافي الأوربية. ونظرا لإغلاق التحكيم مع الولايات المتحدة من جهة وارتفاع أسعار الشحن من جهة أخرى، فقد اتسم السوق المتوسطي بأزمة عرض خلال النصف الأول من شهر يناير قبل أن تستقر أسعار غاز البوطان المتوسطية خلال النصف الثاني. خلال فبراير، دعم الطلب المغربي المستمر سعر السوق الإقليمي ليصل إلى 587 دولارا للطن. كما أدى تأثير كوفيد-19 على طلب وقود النقل إلى تقليل استخدام البوطان في مزيج البنزين غير أن التحول الوشيك إلى البنزين الصيفي زاد من الضغط على السعر. أما بالنسبة للبتروكيماويات، فقد كان البوطان المنتوج الأكثر استخداما في التكسير وإنتاج الإيثيلين نتيجة ارتفاع قيم النافطا بعد ارتفاع أسعار الخام.

على الرغم من العرض الكبير المخصص لسوق البحر الأبيض المتوسط قصد تكوين المخزونات استعدادا لشهر رمضان، إلا أن أسعار البوطان الإقليمية انخفضت فقط بمقدار 32 دولارا للطن لتستقر عند 555 دولارا للطن. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف للسعر إلى الطلب المغربي القوي على الناقلات الصغيرة وكذلك ارتفاع أسعار الصادرات الجزائرية. مع تشديد قيود كوفيد -19 في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط خلال شهر أبريل، شهد السعر الإقليمي للبوطان انخفاضا حادا بنحو 69 دولارا / طن ليستقر عند 483 دولارا للطن بعد انكماش الطلب التركي و ضعف قيمة البوطان مقارنة بالنافطا بسبب وفرته في جميع أحجام الناقلات على المستوى الإقليمي.

في يونيو ويوليوز، شهدت مؤشرات أسعار غاز البوطان زيادة ملحوظة بعد نقص استيراد المنتوج من الولايات المتحدة بسبب إغلاق التحكيم في شمال غرب أوروبا. مع انخفاض العرض المحلي في يونيو ، ارتفعت المركبة الأوروبية إلى 547 دولاراً / طن حيث انخفضت شحنات بحر الشمال وبحر البلطيق إلى أدنى مستوياتها لمدة أربع سنوات على الأقل ، ويرجع ذلك بالأساس إلى صيانة محطة معالجة الغاز ومحطة كارستو في النرويج. ارتفعت المركبة الأوروبية ب 84 دولار للطن طن من يونيو لتستقر عند 631 دولارا للطن في يوليوز. يرجع هذا الانتعاش إلى الظروف المتوترة في البحر الأبيض المتوسط بسبب انخفاض العرض في نقاط البيع الرئيسية مثل لافيرا.

اتسمت المركبة الأوروبية بمنحاها التصاعدي خلال شهر غشت لترتفع بما يقارب 34 دولارا للطن لتصل إلى متوسط شهري قدره 664 دولارا للطن.

3.I. سوق السكر

لا يزال تأثير جائحة كوفيد-19 على سياسات التجارة الخارجية للدول الرئيسية المنتجة للسكر متواصلا. حيث يجدر التذكير بأنه خلال سنة 2020، وعقب الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط الخام على إثر اندثار الطلب

العالمي على هذا المنتوج وكذا انخفاض قيمة العملة البرازيلية، أعطت البرازيل، و التي تعتبر أكبر منتج ومصدر عالمي للسكر، الأولوية لإنتاج السكر الموجه للاستهلاك المنزلي على حساب الإيثانول. وقد أدى هذا الوضع إلى توافر المعروض البرازيلي في السوق العالمية وحدوث انخفاض طفيف في أسعار السكر الخام.

غير أنه خلال سنة 2021، ومع ارتفاع أسعار النفط الخام التي تجاوزت حاجز 70 دولارا للبرميل عقب استئناف النشاط الاقتصادي وتكثيف حملات التلقيح ضد كوفيد-19، أعادت الدولة المذكورة التوجه مرة أخرى نحو إنتاج المزيد من الإيثانول خاصة مع تلف قصب السكر بعد الأضرار المترتبة عن الصقيع و الجفاف. بيد أنه يتوقع أن يعوض الارتفاع المنتظر في إنتاج الهند والتايلاند والاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة انخفاض الإنتاج البرازيلي بينما يرتقب أن تحافظ الولايات المتحدة والمكسيك على استقرار معروضها.

بالإضافة إلى ذلك، فمع زيادة الطلب على تجديد المخزون خاصة في الأسواق الصينية والهندية، انتعش الاستهلاك العالمي وتعززت تجارة السكر بشكل أكبر خلال السنة الحالية. وهكذا، استهلت الأسعار المنحى التصاعدي مرة أخرى خلال سنة 2021 حيث تجاوزت حاجز 400 دولار للطن.

1.3.1. دينامية التجارة الخارجية لمادة السكر

1.1.3.1. الإنتاج و الاستهلاك العالميين للسكر

بعد توالي سنتين من الفائض في الإنتاج، يرتقب ان يسجل سوق السكر عجزا خلال موسم 2021/2020 مع احتمالية ارتفاع الأسعار العالمية لهذا المنتوج الأساسي التي ظل تطورها بطيئا لمدة ثلاث سنوات.

تفيد توقعات المنظمة الدولية للسكر أن الإنتاج العالمي للسكر قد يسجل 169 مليون طن برسم الموسم الفلاحي 2021/2020 مقابل 171 مليون طن خلال الموسم المنصرم، أي بانخفاض يقدر ب1 % .و علما أن الطلب العالمي للسكر قد يبلغ 172 مليون طن مقابل 170 مليون طن خلال الموسم المنصرم فينتظر أن يتكون عجز يقدر ب3 مليون طن.

يعزى هذا الانخفاض في الإنتاج بشكل أساسي إلى تدهور توقعات الإنتاج العالمي للسكر : في التايلاند بسبب الجفاف الشديد الذي وصف بأنه الأسوأ منذ 40 سنة، وفي فرنسا أيضا بسبب الجفاف إضافة إلى انتشار فيروس البنجر الأصفر، وفي أمريكا نتيجة لتوالي فترات جفاف غير طبيعية في أمريكا الجنوبية. في المقابل، من المتوقع أن يزداد الإنتاج البرازيلي من السكر نتيجة انخفاض إنتاج الإيثانول (9%-).

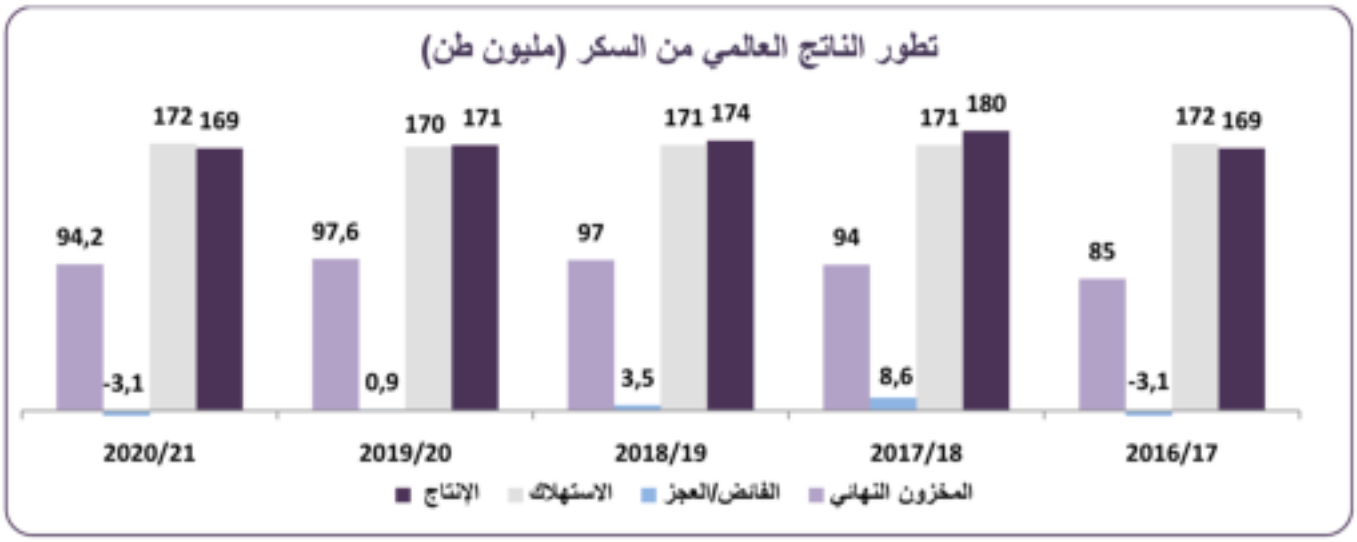

(المصدر: المنظمة الدولية للسكر)

2.1.3.1. المبادلات العالمية للسكر

ارتبط توفر السكر في السوق الدولية بتطور وضعية جائحة كوفيد-19 على مستوى المنتجين الخمسة الرئيسيين (البرازيل والاتحاد الأوروبي والهند والتايلاند والولايات المتحدة الأمريكية).

وفقا لاتحاد صناعات قصب السكر (UNICA)، تسارعت صادرات السكر البرازيلي لتسجل 1,512 مليون طن خلال أبريل 2020، وهو أعلى مستوى شهري مسجل منذ سنة 2017، مسجلة بذلك انتعاشا يقدر بنسبة 24 % على أساس سنوي. علاوة على ذلك، وفقا لوزارة الزراعة الأمريكية، سجل إجمالي صادرات البرازيل لموسم 2020/21 32,15 طنا من السكر مقابل 19,28 طنا برسم الموسم السابق، أي بزيادة قدرها 67 %.

لم يتوقف هذا الارتفاع خلال سنة 2021، فوفقا للبيانات الأولية لوزارة التجارة (SECEX)، بلغت صادرات البرازيل 2,10 مليون طن من السكر خلال شهر يناير 2021 مقابل 1,6 مليون طن خلال السنة الفارطة، أي بزيادة قدرها 31 %.

وعليه، ساهمت عدة عوامل على تسهيل وزيادة تصدير السكر تتمثل أساسا في قدرة ومرونة المصانع البرازيلية على إجراء تعديلات سريعة على نسبة إنتاجها من الإيثانول و السكر، والظروف المناخية المواتية لحصاد قصب السكر التي ميزت الموسم، وكذا إضافة بعض المحطات التي كانت مخصصة سابقا لتحميل الذرة. وهكذا لعبت البرازيل دورا رئيسيا في تقليص العجز العالمي.

أما في الهند، ومع بداية انتشار الوباء و نظرا للتدابير المتخذة، تراجعت صادرات السكر الأبيض بوتيرة أكثر تسارعا بعد إغلاق الموانئ الخاصة لمدة 21 يوما، حيث تم الاعتماد فقط على الموانئ الحكومية والتي اشتغلت بوتيرة بطيئة. وقد عززت الهند لاحقا صادراتها من السكر بنسبة 3,5 % خلال الموسم 21/2020 لتصل إلى إجمالي 6

ملايين طن. كما تميز هذا الموسم باستئناف العلاقات التجارية مع باكستان التي سمحت باستيراد السكر الهندي لأول مرة بعد سنتين من القطيعة.

كما أثار السكر الهندي الخام والمكرر اهتمام الزبناء الاعتياديين للتايلاند نظرا لتقلص العرض بسبب الظروف المناخية الكارثية التي عرفتها البلاد. فقد عرفت التايلاند إنتاج أقل من 8,5 مليون طن من السكر مقابل 14,8 مليون طن خلال السنة السابقة. وكنتيجة لذلك، اتجهت إندونيسيا التي تستورد ما يقرب من 70 % من إجمالي إنتاج السكر الخام من التايلاند وكذلك الصين إلى الإنتاج الهندي.

2.3.1. التأثير على تطور الأسعار العالمية للسكر الخام

◄ تطور الأسعار العالمية للسكر الخام خلال سنة 2020

عموما، تتأثر أسعار السكر الدولية بعاملين جوهرين، وهما السعر العالمي للنفط الخام ووضعية عملة البرازيل (تغيرات سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار)، لكونه الفاعل الأكثر تأثيرا في سوق السكر نظرا لضخامة مستوى إنتاجه ووفرة منتوجه القابل للتصدير.

في أعقاب الوباء، انخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير بعد الانهيار التاريخي وغير المتوقع للطلب، الشيء الذي عزز إنتاج السكر في البرازيل على حساب الإيثانول. وقد أثر هذا التغير إلى جانب الانخفاض المفاجئ في قيمة الريال البرازيلي بشكل كبير على أسعار السكر الخام غير أن صعوبات التصدير التي شهدتها الهند نتيجة التعطل اللوجستيكي في البلد بسبب كوفيد-19، بالإضافة إلى تسجيل إنتاج أقل من المتوقع في التايلاند نتيجة الجفاف المطول قد أدوا إلى التقليص من تأثير هذه العوامل على الأسعار.

مع تنامي الشكوك حول وضعية كوفيد-19 والتداعيات التي صاحبت الإجراءات المتخذة للحد من هذه الأزمة الصحية (التوقف الجزئي لبعض الأنشطة الصناعية، وإغلاق المطاعم والنوادي والفنادق و إلغاء الفعاليات الاحتفالية، وما إلى ذلك) ، أي الانخفاض المهم في الاستهلاك خارج المنزل في المقام الأول، تراجعت الأسعار بشكل حاد، حيث بلغت متوسط 292 دولارا للطن برسم الأسدس الأول من سنة 2020 قبل أن تنتعش بنسبة 10 % لتسجل متوسط 307 دولارا للطن برسم الأسدس الثاني من نفس السنة.

في الواقع، و بعد استفادة السوق بشكل كبير من وفرة السكر البرازيلي و تراجع قيمة الريال و بالتالي نمو الصادرات، بدأت أسعار السكر العالمية في التعافي تدريجيا تحت تأثير مجموعة من العوامل المتعددة، وهي:

- توقع عجز في الإنتاج العالمي نتيجة ضعف التساقطات في البرازيل والتراجع المتوقع للإنتاج في الاتحاد الأوروبي، و في التايلاند، وفي روسيا ؛
- انتعاش أسعار كل من النفط والطاقة؛

- انتعاش النشاط الاقتصادي مع التخفيف التدريجي للتدابير التقييدية المرتبطة بالأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد-19، وبالتالي انتعاش الاستهلاك العالمي مدفوعا أساسا بعمليات الشراء الصينية المهمة، وجزئيا بالطلب الإندونيسي و الباكستاني.

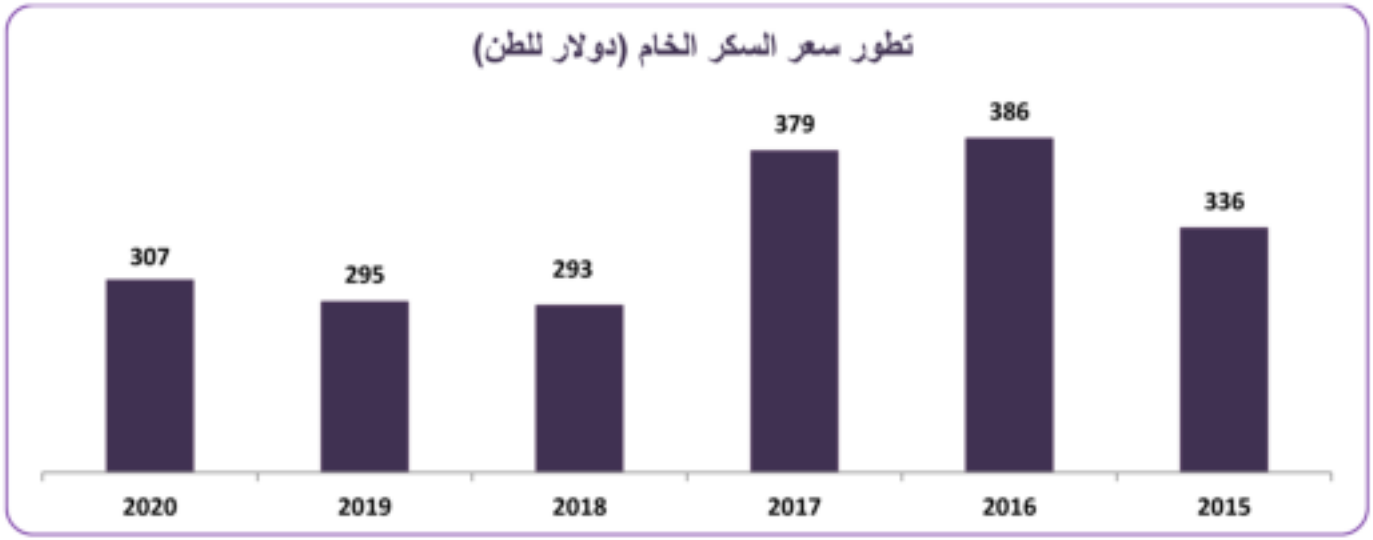

المصدر: بلومبرغ

◄ تطور الأسعار العالمية للسكر الخام خلال سنة 2021

خلال الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021، تأرجح سعر السكر الخام الدولي في نطاق يتراوح بين 350 دولارا للطن و 477 دولارا للطن ليسجل متوسط 407 دولارا للطن، ويعزى هذا المنحى التصاعدي بالكامل تقريبا إلى تراجع توقعات الإنتاج تحت تأثير ظروف الجفاف الشديدة التي واجهت المنتجين الرئيسيين في العالم.

*إلى 15 من شهر شتنبر (المصدر: : بلومبرغ)

4.I. سوق الحبوب

في إطار سياق عالمي متسم بعدم الاستقرار واستمرار تأثير جائحة كوفيد-19 خلال سنة 2021، شهدت سوق الحبوب بدورها اضطرابات قوية برسم الأشهر الأولى من السنة. ففي أعقاب عمليات الشراء المهمة التي قامت بها الدول الآسيوية، وإجراءات تقييد الصادرات التي طبقتها بعض الدول المصدرة على شاكلة روسيا، ارتفعت أسعار جميع أنواع الحبوب بشكل كبير على مستوى جميع بلدان المنشأ.

و لمواجهة هذه الوضعية و تأمين إمدادات المغرب من القمح خلال الأشهر الأولى من سنة 2021 قبل بداية موسم الحصاد الوطني، عمدت الحكومة إلى تفعيل نظام التعويض عن استيراد القمح بالإضافة إلى تعليق رسوم الاستيراد برسم الفترة الممتدة من فبراير إلى 15 ماي 2021.

1.4.1. دينامية التجارة الخارجية للحبوب

1.1.4.I. الإنتاج والاستهلاك العالميين للحبوب

تشير التوقعات الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتعلقة بإنتاج الحبوب في العالم إلى حدوث انتعاش بنسبة 1,7 % خلال سنة 2021 على أساس سنوي، ليبلغ إجمالي الإنتاج 2.817 مليون طن مقابل 2.769 مليون طن برسم الموسم المنفرط.

بعد الانتعاش القوي الذي شهدته السنة الماضية، ارتفع الإنتاج العالمي للقمح بشكل طفيف هذه السنة، ومن المنتظر أن يسجل مستوى قياسيا جديدا يناهز 784,7 مليون طن، أي بارتفاع يقدر ب 1,2 % مقارنة بالتوقعات الأخيرة للموسم المنصرم، مع توقع إنتاج جيد في معظم البلدان، و يرجع ذلك إلى :

- توقع ظروف مناخية مواتية بشكل عام، تشير إلى توزيع جيد للأمطار في الزمان و المكان على الرغم من التأثير المحتمل للجفاف و للأعاصير في بعض المناطق، لا سيما في جنوب إفريقيا، والذي يمكن أن يتسبب في نقص محلي؛
- زيادة الإنتاج نتيجة توسع المساحات المزروعة بالقمح و ارتفاع المردودية ؛
- زيادة بأكثر من 5 % في أوروبا؛
- زراعة مساحة قياسية في الهند تناهز 34,6 مليون هكتار، مدعومة بضمان إقرار سعر محدد، بغية دعم الإنتاج المحلي و مواجهة الطلب المحلي القوي المقترن بارتفاع الأسعار في السوق العالمية ؛
- تشجيع البرامج الحكومية لإنتاج الحبوب الزراعة في باكستان، حيث بلغت المساحات المزروعة ما يقارب 9,2 مليون هكتار.

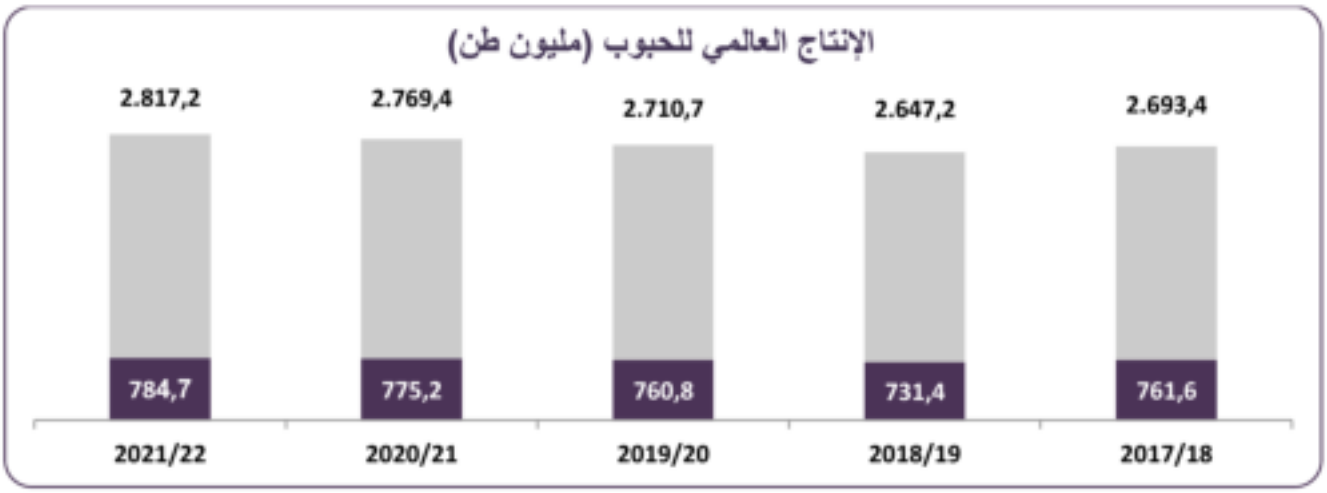

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

من جهة أخرى، يشير ارتفاع الاستهلاك البشري الناتج أساسا عن النمو الديمغرافي وعن ارتفاع الاستخدام الصناعي إلى زيادة الاستهلاك العالمي للحبوب بنسبة 1,5 % على أساس سنوي ليسجل 2.810 مليون طن.

شجعت هذه الظرفية كذلك على تزايد الاستخدام العالمي للقمح بنسبة 2,7 % على أساس سنوي ليصل إلى مستوى قياسي جديد يقدر ب780 مليون طن برسم موسم التسويق 2021-2022. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يتراجع الطلب على القمح الموجه لتغذية الحيوانات أساسا بسبب توجه الصين إلى استعمال الذرة والحبوب الخشنة على حساب القمح في تغذية الحيوانات نظرا لقدرة أسعارها التنافسية المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تبلغ المخزونات المرحلة مستوى قياسيا يقدر ب297 مليون طن، أي بارتفاع 1,8 % مقارنة بالموسم السابق، مدفوعة دائما بشكل اساسي بإعادة تشكيل المخزون في الصين والهند وأستراليا.

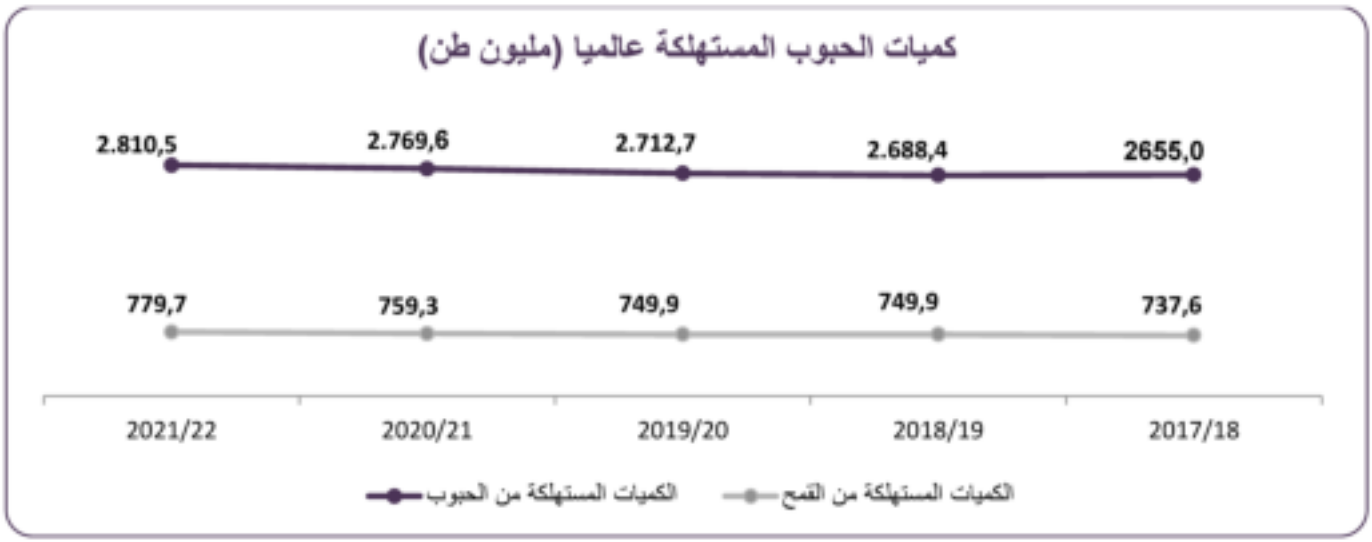

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

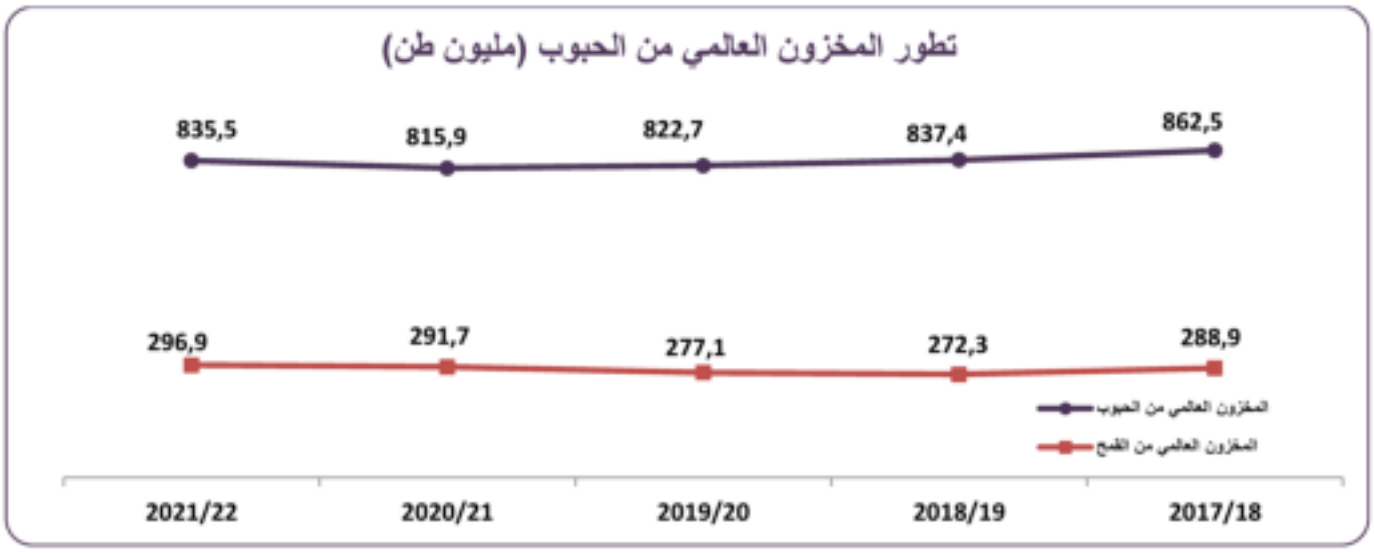

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (*FAO*)

من المتوقع أن يبلغ حجم تبادلات القمح 189 مليون طن، أي بزيادة قدرها 2,1 % مقارنة بالموسم الفارط. وبالموازاة، تنبني توقعات التصدير على انخفاض في أستراليا وكندا وروسيا إذا ما تحققت توقعات انخفاض الإنتاج، وكذا في الولايات المتحدة نتيجة تراجع المخزونات المرحلة المتوقعة من الموسم المنصرم و كذا زيادة استخدام القمح في تغذية الحيوانات. كما ينتظر أن تعوض زيادة حصص صادرات الاتحاد الأوروبي والأرجنتين بفضل توقع محصول جيد هذا الانخفاض في الصادرات العالمية.

2.1.4.I. المبادلات التجارية للحبوب

هزت الصدمة الوبائية التي ميزت سنة 2020 الاقتصاد العالمي، وتركت آثارا لازالت نتائجها مستمرة على جميع مكوناته. ففيما يخص سلسلة الحبوب، كان التأثير قويا على المدى القصير، و ارتبط خاصة بمدة و نطاق تدابير الإغلاق المختلفة، و باضطراب سلاسل التوريد، وبنقص اليد العاملة المتخصصة بسبب القيود المفروضة على التنقل.

في مواجهة هذه الوضعية و انطلاقا من مبدإ اعتبار القمح منتوجا استراتيجيا في سلة الأغذية، تبنت معظم البلدان سلوكا يتجنب المخاطرة ووضعت استراتيجيات احترازية متعددة، من خلال تعديل الجدول الزمني للاستيراد و/أو التصدير و كذا من خلال وضع التدابير المواكبة.

في المغرب، أوقفت الحكومة استيفاء الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين خلال سنة 2020 كاملة، و خلال الفترة الممتدة من يناير 2021 إلى 15 ماي 2021، و ذلك بغية ضمان تغطية واسعة لحاجيات السوق الداخلية. ابتداء من 15 ماي 2021 وحتى إشعار آخر، انتقلت الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين من الصفر إلى 135 % نظرا للمستوى المهم المسجل على مستوى الإنتاج الوطني خلال هذا الموسم و الذي بلغ 50,6 مليون قنطار، أي بارتفاع قدره 186 % على أساس سنوي.

2.4.1. التأثير على تطور الأسعار العالمية للقمح اللين

◄ تطور أسعار القمح اللين خلال سنة 2020

ارتفع سعر القمح اللين بنسبة 9 % خلال سنة 2020 ليسجل متوسط 228 دولارا للطن مقابل متوسط 210 دولارا للطن سنة 2019 بالنسبة للقمح اللين الفرنسي الأصل. وقد تميزت سنة 2020 بما يلي:

- استقرار نسبي لسعر القمح اللين الفرنسي مع تسجيل متوسط 216 دولار للطن برسم الربع الأول، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الأزمة في الصين وانخفاض الطلب؛
- انتعاش تدريجي للأسعار حيث تم تسجيل متوسط قدره 219 دولارا للطن، و 224 دولارا للطن، و 252 دولارا للطن برسم الربع الثاني والثالث والرابع من سنة 2020 على التوالي. هذا الارتفاع جاء نتيجة الاضطراب الذي شهده الطلب على إثر تدابير الإغلاق و المكافحة التي وضعتها مختلف الدول في جميع أنحاء العالم لمكافحة تفشي وباء كوفيد-19، وتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق الاقتصادي والتجاري الموقع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مقرونا بارتفاع الطلب الصيني، وكذلك نتيجة التحديات المناخية التي أعاقت بشدة تحقيق توقعات الإنتاج في العالم: انخفاض حاد في الإنتاج في فرنسا (20- % حبوب القش)، والبحر الأسود (القمح في رومانيا وبلغاريا والذرة في أوكرانيا).

المصدر: بلومبرغ

◄ تطور أسعار القمح اللين خلال سنة 2021

تعزز المنحى التصاعدي لأسعار القمح اللين الذي استهل في يوليوز 2020 خلال سنة 2021. وهكذا، تأرجح سعر القمح اللين الفرنسي في نطاق يتراوح بين 237 دولارا للطن و 313 دولارا للطن برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 شتنبر 2021، مسجلا متوسطا قدره 279 دولار للطن مقابل 218 دولار للطن برسم نفس الفترة من السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 28%، يمكن تفسيرها أساسا بما يلي:

- ارتفاع طلب الصين : الاحتياجات المتنامية الموجهة للتغذية (تزايد الطبقات الوسطى)، و الموجهة للأعلاف (إعادة تكوين قطيع الخنازير) ؛
- فرض اليابان ضريبة على تصدير القمح اللين ؛
- برمجة تطبيق نظام مزدوج للحصص وللضريبة على الصادرات ابتداء من 15 فبراير 2021 في روسيا ؛
- إضراب مشغلي الموانئ (المطالبة بعلاوات كوفيد) ، والتأخيرات الناتجة في شحنات الأرجنتين.

المصدر: *Bloomberg*

الفصل الثاني : تطور نفقات المقاصة الخاصة بالمواد المدعمة

II.1. دعم سعر غاز البوطان

II.1.1. تطور الدعم الأحادي لغاز البوطان

أدى تراجع سعر غاز البوطان إلى انخفاض متوسط دعمه من 3735 درهم للطن في سنة 2019 أي 45 درهما للقنينة من حجم 12 كلغ الى 3232 درهما للطن في سنة 2020 وهو ما يعادل 39 درهما للقنينة من نفس النوع، أي بتراجع بلغ 13%.

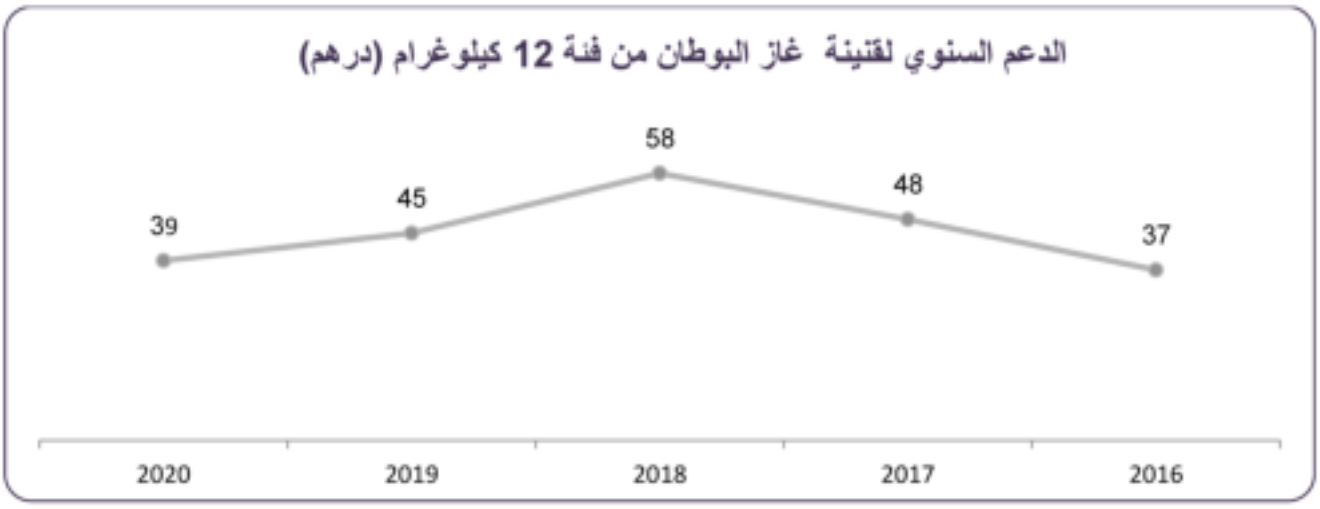

خلال سنة 2021، تطور الدعم الشهري لقنينة غاز البوطان على نفس منوال تطور سعره في السوق الدولية. فبعد أن اتخذ هذا الدعم منحى تصاعديا خلال الفترة الممتدة من يناير الى أبريل مسجلا متوسط 55 درهما للقنينة، انخفض الى 47 درهما في يونيو قبل أن يواصل ارتفاعه الى 71 درهما للقنينة في شتنبر وهو أعلى مستوى له في الأرباع الثلاثة الأولى من هذه السنة.

وسجلت الحصة المدعومة من ثمن غاز البوطان أكثر من 54% خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2021 مسجلة الحد الأقصى من السعر الحقيقي البالغ 64 % في شتنبر من السنة الجارية.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر
سعر التكلفة الحقيقي (درهم للقنينة)	92	95	96	96	89	87	98	107	111
حصة الدعم (%)	57%	58%	58%	58%	55%	54%	59%	63%	64%
حصة ثمن البيع (%)	43%	42%	42%	42%	45%	46%	41%	37%	36%

2.1.II. الواردات و الاستهلاك الوطني لغاز البوطان

◄ تطور الواردات

في سنة 2020، بلغت واردات غاز البوطان التجاري 2.66 مليون طن، أي بزيادة قدرها 5.05% مقارنة بسنة 2019. وقد خضعت بنية الواردات الوطنية لتغييرات دائمة ترتبط بكل من الوضع الدولي (التحكيم ووفرة العرض التنافسي) وبالظرفية الوطنية (الطلب ووضعية المخزون الوطني وكذا البنية التحتية الوطنية للإمداد).

وعرفت واردات البوطان الأمريكي انخفاضا في الكمية لتنتقل من 1090 ألف طن سنة 2019 الى 985 ألف طن سنة 2020. وصاحب هذا التراجع خسارة 6 نقاط في بنية واردات سنة 2020.

وعلى الرغم من زيادة الاستهلاك الوطني، انخفضت الفاتورة الطاقية لغاز البوطان بنسبة 6.8% سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 لتصل الى 10054 مليون درهم (أي مايعادل 20.2% من إجمالي الفاتورة الطاقية).

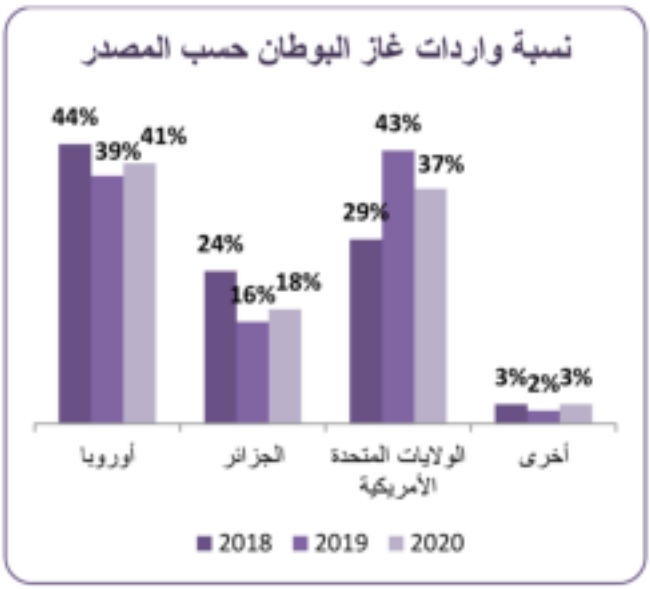

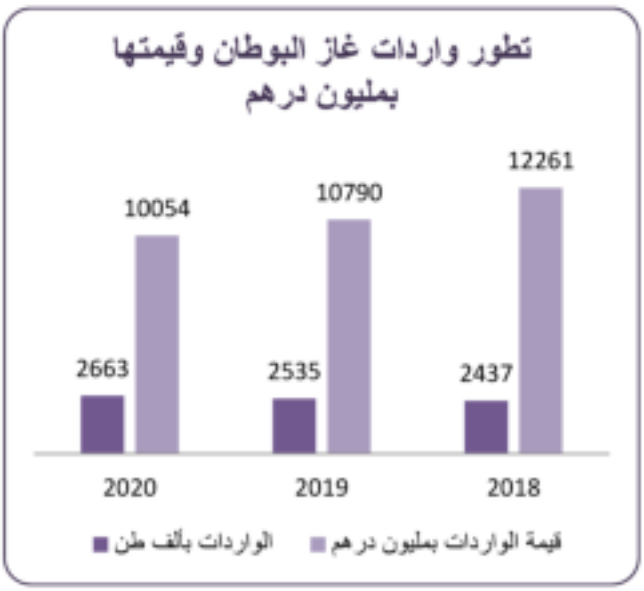

المصدر:مكتب الصرف

◄ تطور الاستهلاك

شهد الاستهلاك الوطني لغاز البوطان ارتفاعا كبيرا، حيث انتقل من ما يعادل 143 مليون قنينة من فئة 12 كلغ سنة 2010 إلى 222 مليون قنينة من نفس الفئة سنة 2020. وبهذا، احتل المغرب المرتبة السابعة عالميا على مستوى أكبر الأسواق ذات الاستعمال السكني. ويفسر هذا التصنيف بالوفرة في المنتوج والقدرة على تحمل ثمن غاز البوطان من طرف المواطنين في حين يظل السعر العقبة الرئيسية أمام زيادة استخدام غاز البترول المسال في العديد من البلدان حول العالم. وإلى جانب توفر سلسلة إمداد متطورة، يستفيد المغاربة من أحد أقل أسعار غاز البوطان في العالم.

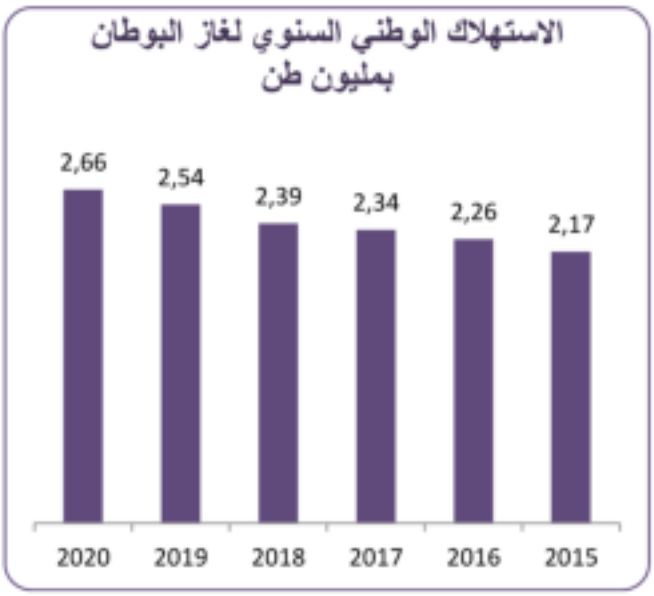

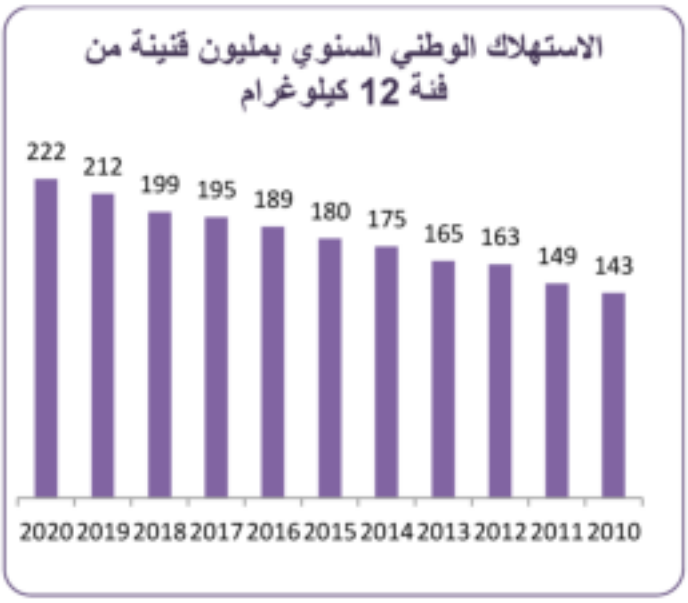

المصدر:صندوق المقاصة

وفيما يتعلق بالاستهلاك السنوي لغاز البوتان، فقد ارتفع بواقع 5% لينتقل من 2.54 مليون طن سنة 2019 إلى 2.66 مليون طن سنة 2020.

II.3.1.وضعية نفقات دعم غاز البوطان

◄ تكلفة دعم غاز البوطان برسم سنة 2020 ومقارنة مع بعض الدول:

سجلت تكلفة دعم غاز البوطان مبلغ 9,08 مليار درهم في 2020 مقابل 10,42 مليار درهم في 2019، أي بانخفاض بحوالي 13% . في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الاستهلاك الوطني بنسبة 4,9 % بين سنتي 2019 و 2020 قابلها انخفاض متوسط السعر الدولي للبوتان الذي تراجع من 423 دولارا أمريكي/طن إلى 380 دولار أمريكي/طن. وتراوح متوسط نصيب الفرد من الدعم بين 333 درهم في سنة 2018 و 242 درهما في سنة 2020.

المصدر: صندوق المقاصة والمندوبية السامية للتخطيط

خصص المغرب خلال سنة 2019، ما يقارب من 2,4% من نفقاته العمومية لدعم غاز البوطان، وهي أعلى نسبة لدعم غاز البترول المسال في الإنفاق العمومي على المستوى العالمي.

وتحتل إندونيسيا المرتبة الثانية في دعم استهلاك غاز البترول المسال، حيث خصصت 2.35 % من ميزانيتها الحكومية لدعم استهلاك غاز البترول المسال في قنينات من فئة 3 كيلوغرامات. ولم تتم مراجعة سعر غاز البترول المسال منذ إطلاق برنامج تشجيع استهلاك هذا الأخير (على حساب الكيروسين) سنة 2007 وعرف الطلب على غاز البترول المسال المدعم في إندونيسيا ارتفاعا مطردا، حيث انتقل من 5.6 مليون طن سنة 2015 إلى 7 مليون طن سنة 2020.

وتنصب النقاشات الجارية حول إصلاح دعم غاز البترول المسال في إندونيسيا على تحسين دقة الإستهداف قصد الحد من عدد المستفيدين من الدعم وذلك بناءً على قاعدة بيانات الفقر الإندونيسية. ومن المتوقع أن تتضمن الآلية الجديدة لدعم غاز البترول المسال على التقنية البيومترية لتحديد الهوية ودمج القطاع المصرفي في نظام الضمان الاجتماعي الإندونيسي.

ويتمثل التحدي الرئيسي لإصلاح دعم غاز البترول المسال في إندونيسيا في القدرة على تحويل مبلغ الدعم إلى ضمان اجتماعي. وبمجرد اكتمال هذا التحول، يجب إتاحة منحة غاز البترول المسال لأولئك المسجلين في قاعدة بيانات الفقر. ومن المتوقع أن يقلل هذا الإصلاح عدد المستفيدين من حوالي 57 مليون أسرة إلى 31.4 مليون أسرة.

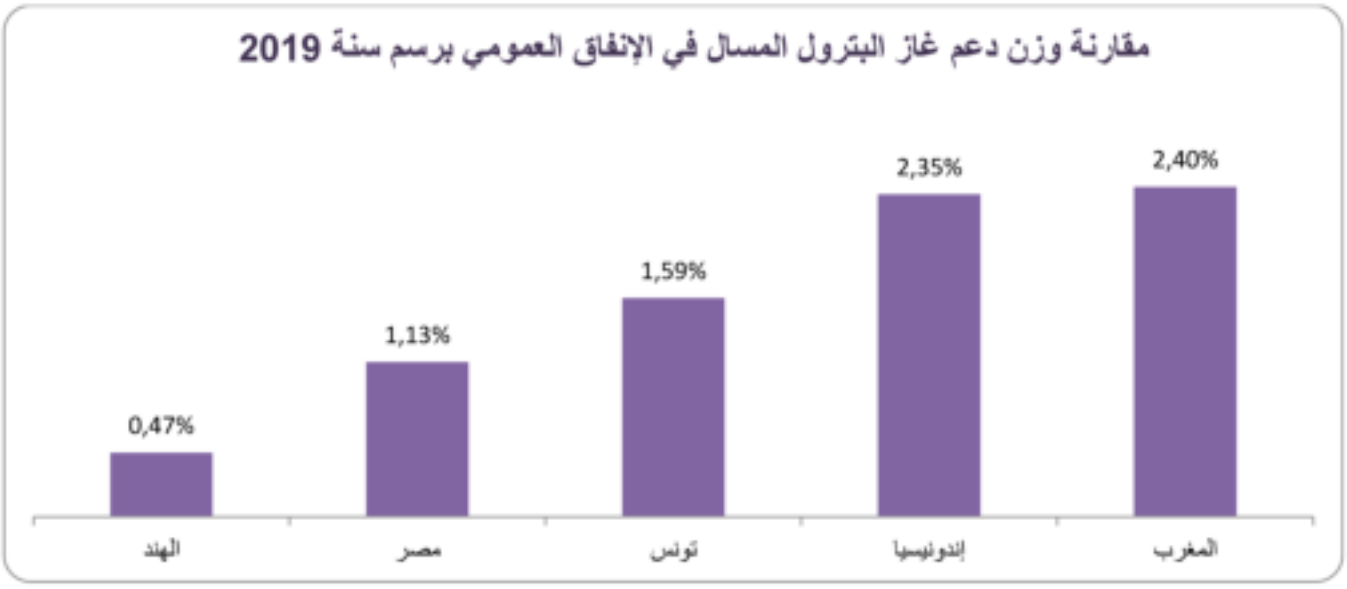

المصدر : ارغوس، المعهد الوطني للإحصاء بتونس، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء مصر، إدارات المالية بالبلدان المذكورة أعلاه، وزارة البترول والغاز الطبيعي الهندية والرابطة الدولية لغاز البترول المسال

أما بخصوص الهند، فقد أطلقت البرنامج الحكومي PMUY (الذي يهدف إلى الحصول على وقود أنظف بالنسبة للنساء اللائي ينتمين لأسر تعيش تحت خط الفقر). وقد استهدف هذا البرنامج 80 مليون أسرة (بنسبة اختراق إجمالي بلغت 95% مقابل 55% سنة 2016). ومع ارتفاع تكلفة الدعم بشكل كبير، أصبح الاستهداف أولوية

للحكومة الهندية. ويعد برنامج الدعم المباشر لصالح غاز البترول المسال "DBTL" ، الاستراتيجية الرئيسية لتحسين الاستهداف. إذ يمكن للأسر اقتناء غاز البترول المسال بسعر السوق الحقيقي ومن ثم الحصول مباشرة على الدعم في حسابهم المصرفي.

وقد تم العمل ببرنامج DBTL لتحسين الاستهداف عن طريق التشطيب على المستفيدين غير الموجودين والاشتراكات المكررة ، وكذلك لمنع إعادة بيع غاز البترول المسال المدعم في السوق السوداء. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق نداء تطوعي للأسر الميسورة (تحت اسم "GiveItUp") من أجل التخلي عن دعم غاز البترول المسال لصالح الفقراء. وخلال الفترة الأولية، تم التنازل عن 5% من إجمالي الاشتراكات النشطة في DBTL خلال سنة 2018.

ويمثل نقص البيانات الكافية لربط الدعم بالمستوى المعيشي للأسر العقبة الرئيسية أمام تحسين الاستهداف فضلا عن ضعف الاندماج البنكي للعديد من الأسر الهندية في العالم القروي .

◄ وضعية نفقات دعم غاز البوطان سنة 2021

في الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2021، بلغت تكلفة دعم غاز البوطان 9,9 مليار درهم مقابل 6,9 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد تراوح الدعم الشهري لغاز البوطان بين 921 و 1374 مليون درهم. وحافظ الاستهلاك الوطني على موسميته بتسجيله أعلى قيمة له (251 ألف طن) خلال شهر رمضان الذي تزامن مع شهر أبريل. وخلافا للسنوات السابقة، أدى الاضطراب في منحنيات الأسعار خلال الفترة الصيفية لهذه السنة(الربع الثالث) إلى ارتفاع تكلفة دعم غاز البوطان لتتجاوز المليار درهم خلال كل شهر من الأشهر الثلاثة المذكورة.

*معطيات متوقعة

المصدر :صندوق المقاصة

2.II دعم سعر السكر

II .1.2. الاستهلاك والإنتاج الوطني للسكر الأبيض

◄ تطور الاستهلاك

عند إجراء تقييم لسنة 2020، يلاحظ تقلص الاستهلاك الوطني من السكر المكرر بنسبة 5 %، أي ما يعادل 50 ألف طن على أساس سنوي، ليبلغ 1,14 مليون طن مقابل 1,19 مليون طن خلال السنة السابقة. حيث يمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الاستهلاك خارج المنزل لمنتجات السكر نتيجة التدابير المتخذة لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19.

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

حسب نوعية السكر، يصنف الاستهلاك الوطني كما يلي : 56% من السكر المحبب، 29% من السكر القالب، و 15% من السكر المقرط. و يعود هذا التوزيع إلى استعمالات السكر المحبب في الصناعات الغذائية، وكذلك إلى المكانة الخاصة التي يحظى بها القالب في العادات و التقاليد المغربية لكونه منتوجا رمزيا لا يمكن الاستغناء عنه في المناسبات الاجتماعية.

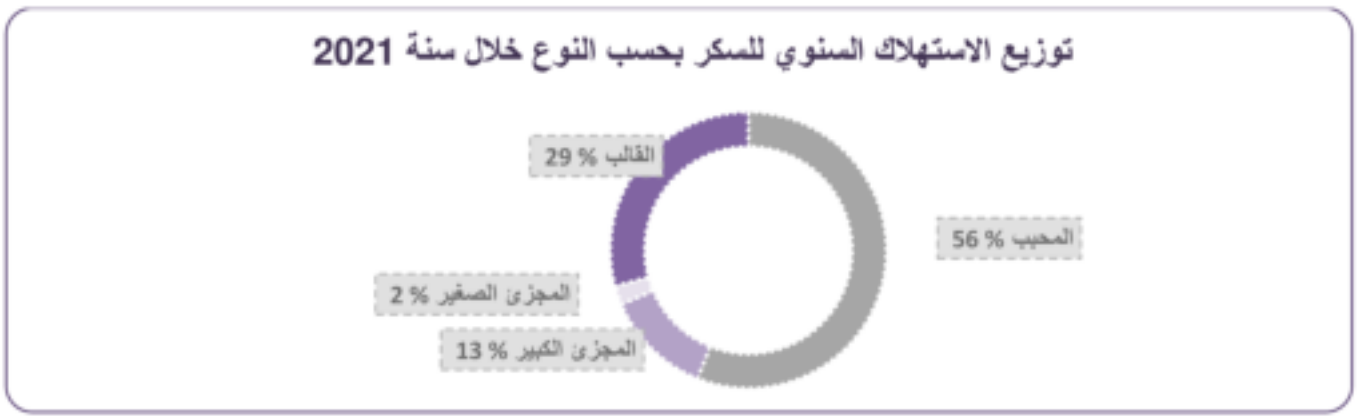

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

◄ تطور الإنتاج

خلال السنوات الأخيرة، أبانت سلسلة السكر عن مستوى عال من حسن الأداء، حيث تجاوز الإنتاج حاجز 500.000 طن برسم الفترة 2015-2020، الشيء الذي يعكس نتيجة الاستثمار الضخم على المستوى القبلي والبعدي للنشاط الزراعي، والذي مكن من توجيه حسن أداء سلاسل الإنتاج نحو مسارات التنمية المسطرة في مخطط المغرب الأخضر. وعلى الرغم من ذلك، أمام نقص مياه السقي، يتوقع أن يتقلص الإنتاج الوطني إلى 388.000 طن خلال سنة 2021. ويعزى هذا التدهور إلى الانخفاض الكبير المسجل في المساحات المزروعة التي أعاقتها إشكالية المياه والقدرة التنافسية للقطاع.

هكذا، بلغت المساحات المزروعة بالشمندر السكري 46.100 هكتار خلال الموسم الحالي، مسجلة انخفاضا صافيا بنسبة 19 % على أساس سنوي، بينما تراجعت المساحات المزروعة بقصب السكر بنسبة 4% لتبلغ مساحة 12.500 هكتار.

و المثال من المنطقة الفلاحية دكالة عبدة حيث لم يتم تخصيص أي حصص للري نتيجة انخفاض احتياطي المياه المحلي المسجل بالمركب المائي المسيرة الحنصالي قبل بداية الموسم، الذي بلغ 492 مليون متر مكعب مقابل 740 مليون متر مكعب في نفس الفترة خلال الموسم السابق، مسجلا معدل ملء يقدر بحوالي 14,8% من قدرتها النظرية مقابل 22,3 % خلال السنة الفارطة.

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

نتيجة لذلك، انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي من 42 % سنة 2015 إلى 50 % سنة 2019، و إلى 44 % سنة 2020.

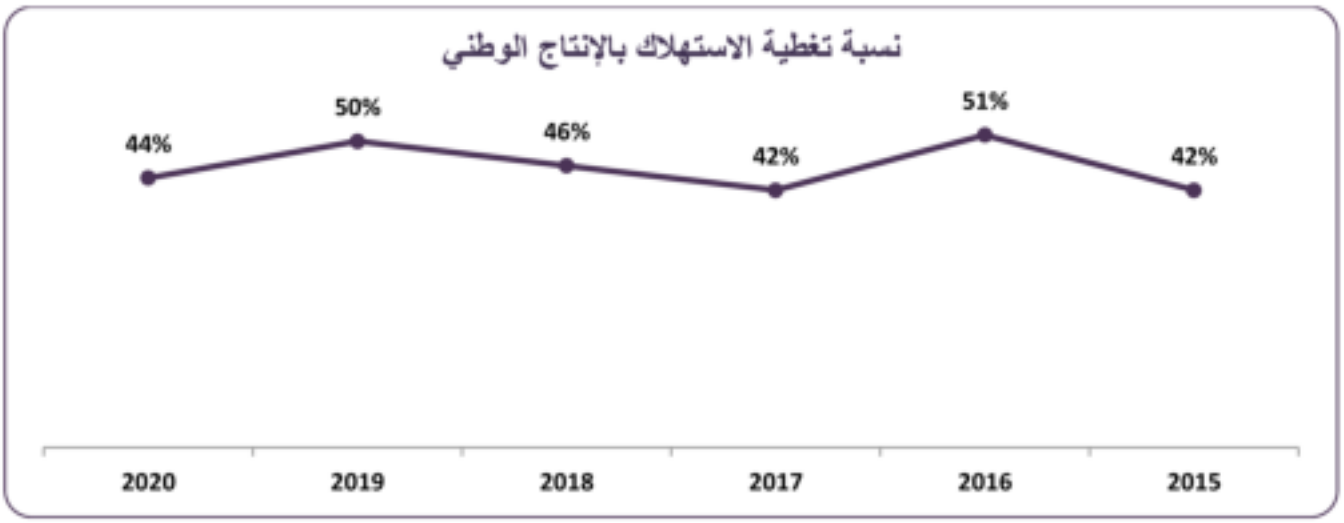

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

2.2.II. الواردات من السكر الخام

كنتيجة مباشرة لانخفاض الإنتاج الوطني من السكر، ازداد عجز الإنتاج الوطني مقارنة بالاستهلاك الوطني. و لضمان تغطية واسعة وكافية للسوق المحلي، تطورت واردات السكر الخام في الاتجاه المعاكس حيث بلغت 642 ألف طن، أي بزيادة قدرها 5 % مقارنة بالسنة السابقة.

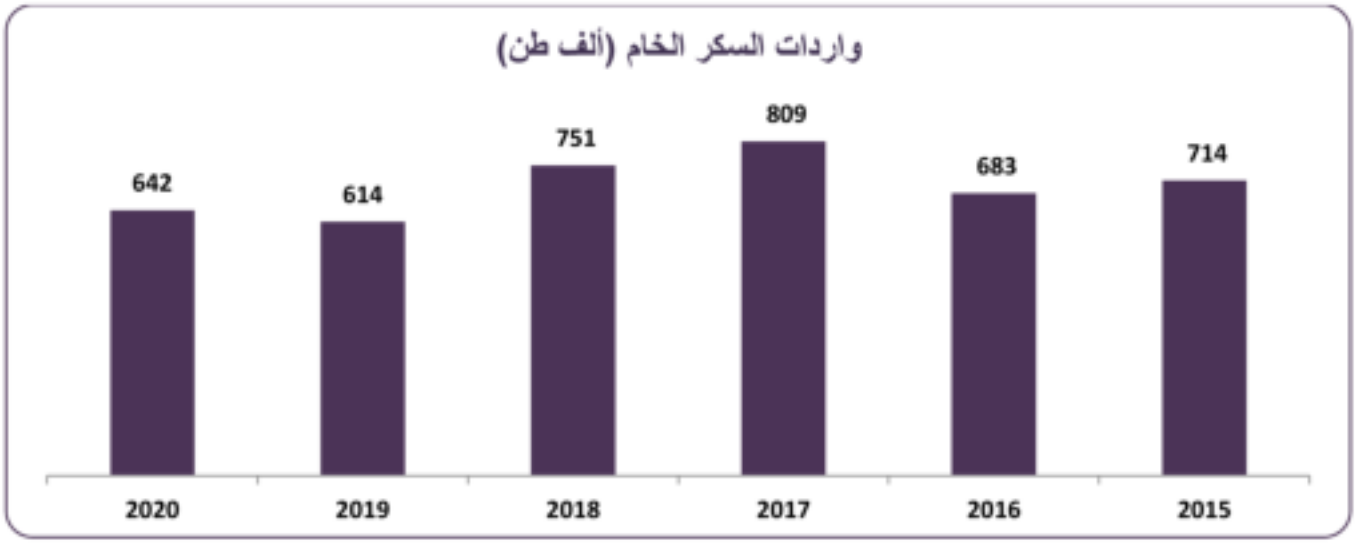

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

و على أساس ذلك، انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالواردات من 50% سنة 2019 إلى 56 % سنة 2020.

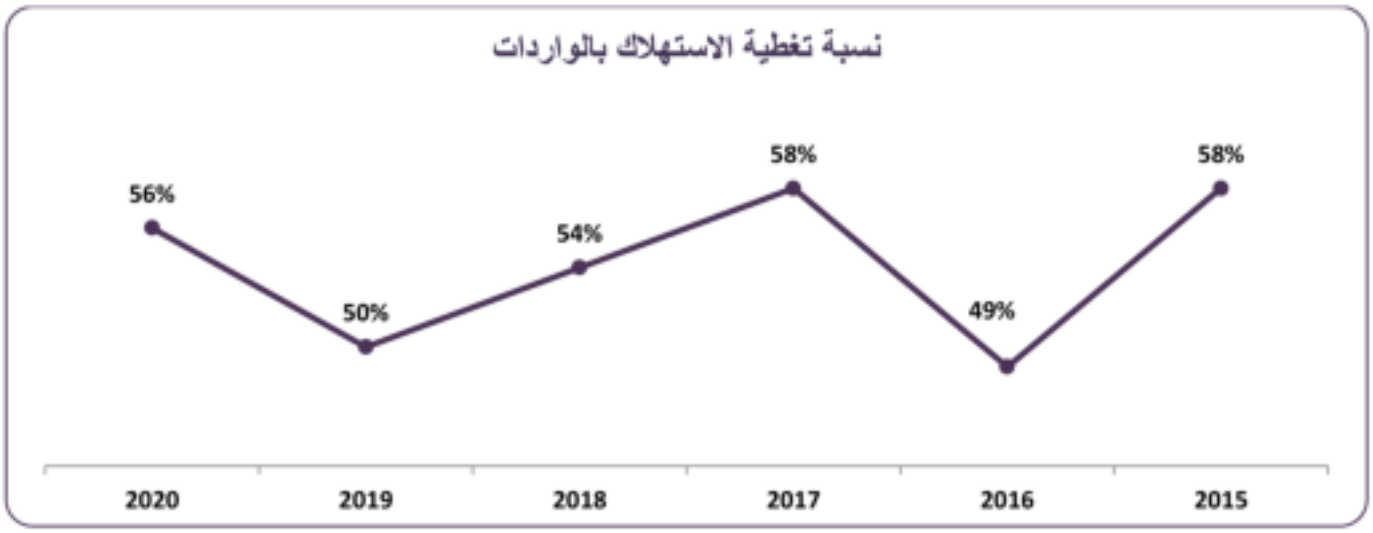

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

II .3.2. وضعية نفقات دعم السكر

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستهلاك

تراجعت نفقات دعم السكر خلال سنة 2020 بنسبة 5 % من حيث الكمية والقيمة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي بتراجع الاستهلاك خارج المنزل وكذلك باتباع إرشادات منظمة الصحة العالمية. وبذلك بلغت النفقات المتعلقة بدعم سعر السكر عند الاستهلاك 3,248 مليار درهم سنة 2020 مقابل 3,407 مليار درهم خلال السنة السابقة.

(المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة)

وعلى أساس استهلاك يتوقع أن يناهز 915 ألف طن، ينتظر أن تبلغ نفقات دعم السكر المكرر 2.611 مليون درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر2021 مقابل 2.461 مليون درهم برسم نفس الفترة من السنة المنصرمة، أي بزيادة تقدر بنسبة 6 %.

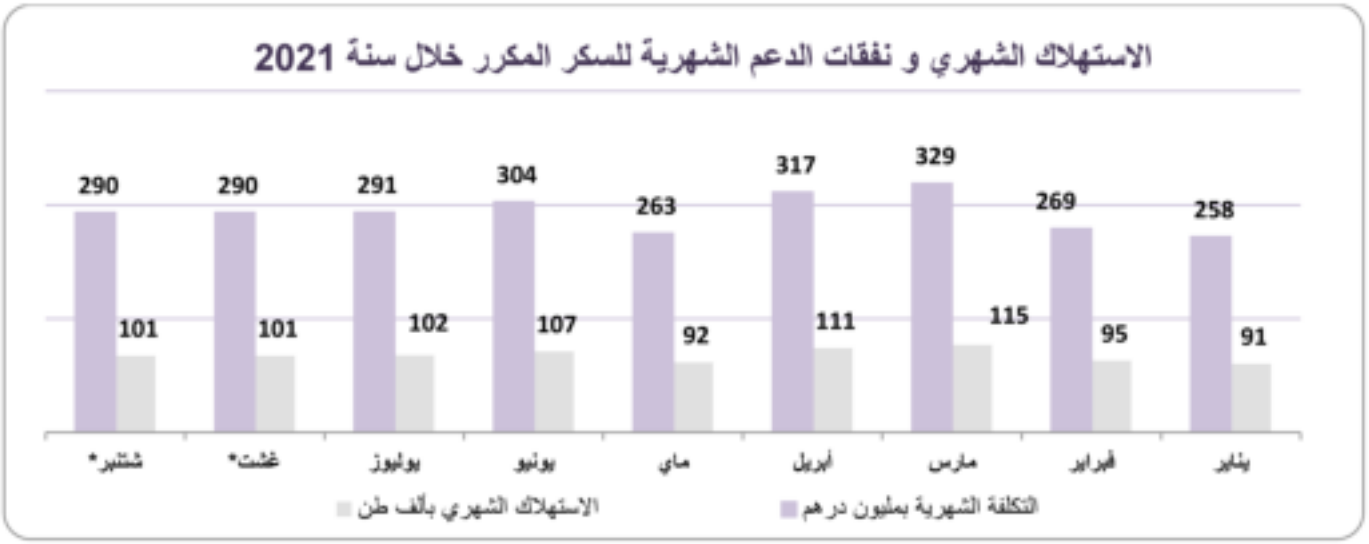

*على أساس استهلاك متوقع

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

◄ تكلفة دعم مادة السكر عند الاستيراد

أما فيما يتعلق بالدعم عند الاستيراد، فعلى الرغم من الزيادة الملاحظة في الواردات الوطنية بنحو 5 % خلال سنة 2020 على أساس سنوي، فإن الوضعية المناسبة للأسعار الدولية مكنت من تحييد انعكاسها على نفقات الدعم على غرار السنتين الفارطتين. واستنادا على ذلك، انتقل الدعم عند الاستيراد إلى 305 مليون درهم لصالح الدولة.

المصدر: تقارير مجلس إدارة صندوق المقاصة

3.II دعم سعر القمح اللين ودقيق القمح اللين

1.3. II. الإنتاج والمحصول الوطنيين من الحبوب

بعد موسمين متتاليين من الجفاف، تبدو توقعات الموسم الزراعي الحالي متفائلة، حيث يتوقع إنتاج ما قدره 103,2 مليون قنطار، أي بارتفاع يقدر بحوالي 221 % مقارنة بالموسم السابق وبحوالي 63 % مقارنة بمتوسط السنوات الخمس، متجاوزا فرضية قانون المالية لسنة 2021 البالغة 70 مليون قنطار.

تعتبر هذه الوضعية إيجابية بالنسبة للاقتصاد المغربي لكون الفلاحة لا تزال تشكل قاطرته الرئيسية، وذلك نتيجة الظروف المناخية الجيدة والتوسع الذي عرفته المساحات المزروعة:

- تسجيل نزول تراكمي مهم للأمطار ناهز 291 ملم عند 29 أبريل مقابل 221 ملم برسم الموسم السابق في نفس التاريخ، أي بتحسن بنسبة 32 % ؛
- تسجيل توزيع زمني و مجالي جيد لنزول الأمطار، وتزامنها مع المراحل الرئيسية لنمو الحبوب (البزوغ، النمو والصعود) بالإضافة إلى توسع المساحات المزروعة؛
- تنامي وتيرة زراعة المساحات بفضل التوقعات الجيدة التي ميزت بداية الموسم الزراعي وبفضل التغطية الكافية للسوق المحلي للمدخلات والخدمات الزراعية، حيث بلغت 4,35 مليون هكتار (75% من المحاصيل تتميز بحالة زراعية جيدة إلى جيدة جدا).
- تحسن مستوى احتياطيات السدود و مستوى المياه الجوفية.

وعليه، يتوزع إنتاج الحبوب المتوقع بحسب النوع إلى 50,6 مليون قنطار من القمح اللين و24,8 مليون قنطار من القمح الصلب و 27,8 مليون قنطار من الشعير.

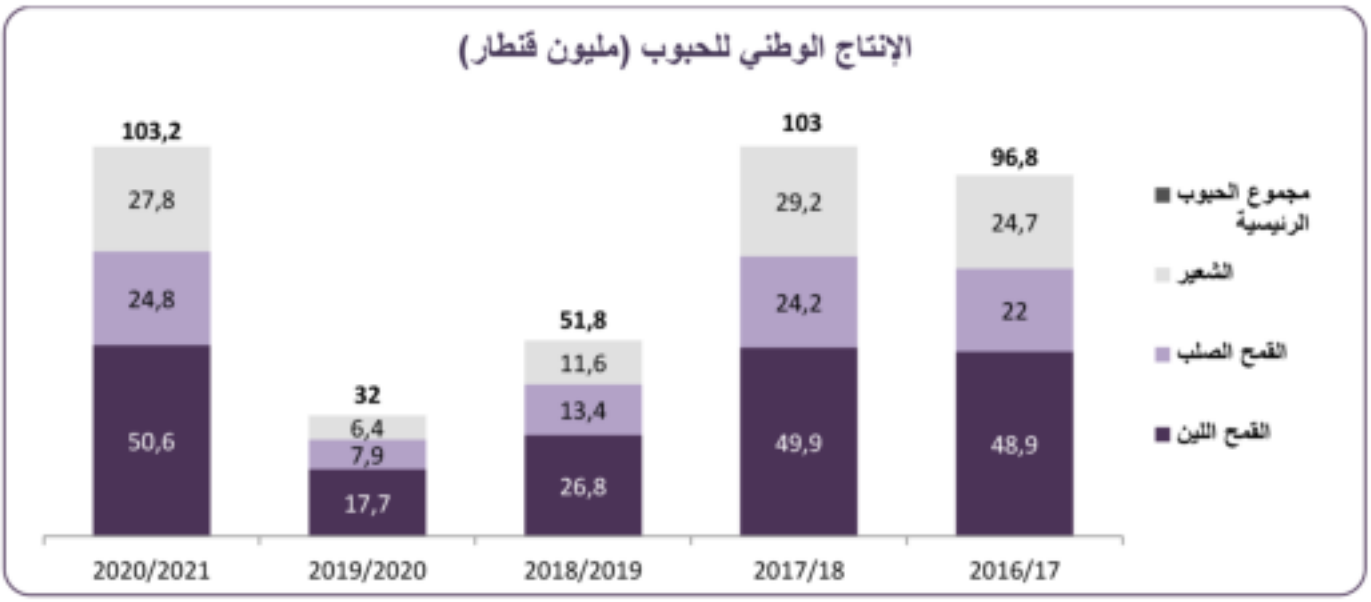

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

على غرار السنوات السابقة، واصلت الحكومة جهودها لضمان عملية تسويق جيدة للمنتوج الوطني من القمح اللين برسم الموسم 2022/2021 عبر اتخاذ مجموعة من التدابير، وهي :

- الإعلان عن 280 درهم للقنطار كثمن مرجعي لتسويق المحصول الوطني من القمح اللين ذو جودة مرجعية. و يضم هذا السعر جميع التكاليف بما فيها تكاليف النقل والمصاريف الأخرى كالمناولات و كلفة نقل القمح اللين إلى المطاحن والهوامش؛

- تحديد فترة التسويق من فاتح يونيو إلى 31 أكتوبر 2021، حيث تم تمديدها لمدة 3 أشهر مقارنة بالسنة الماضية من أجل إعطاء هامش زمني كاف لضمان تسويق أفضل للإنتاج الوطني، الذي تحسن بحوالي 186 % على أساس سنوي؛

- مواصلة العمل بمنحة التخزين المحددة في درهمين (2,00) للقنطار عن كل 15 يوما على مجموع كميات القمح اللين التي تم اقتناؤها والمصرح بها من طرف مؤسسات التخزين خلال فترة التجميع؛

- تحمل الدولة لدعم جزافي للتجميع قدره 5 دراهم للقنطار، يمنح لجميع المشتريات من القمح اللين المصرح باقتنائها من طرف المتدخلين خلال موسم التسويق المكثف؛

- العمل بنظام طلب العروض من طرف المكتب الوطني للحبوب و القطاني لتزويد المطاحن الصناعية بالقمح اللين لإنتاج الدقيق المدعم. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الإنتاج المحلي للقمح اللين و الثمن المستهدف عند المطحنة المحدد في 258,8 درهم للقنطار.

- تحديد رسوم استيراد القمح اللين في 135 % ابتداء من 15 ماي بهدف الحد من واردات القمح اللين خلال فترة التسويق، و بالتالي تشجيع تسويق المنتوج الوطني.

بالنسبة لسنة 2020، قدرت الكميات المجمعة من القمح اللين ب 4 مليون قنطار من أصل إنتاج بلغ حوالي 17 مليون قنطار، أي ما يعادل نسبة تجميع 24%.

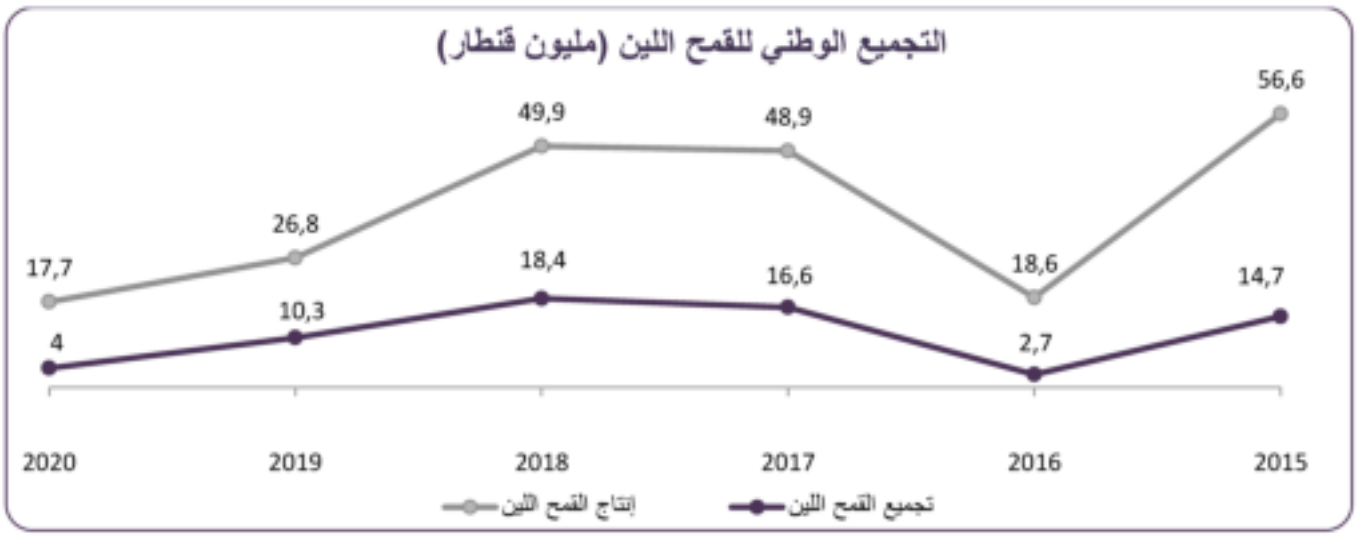

II .2.3. واردات الحبوب

خلال سنة 2021، وكسائر بلدان العالم، عانى المغرب من السياق المتوتر المرتبط بانتشار جائحة كوفيد-19، وكذا بالقيود الموضوعة للحد من انتشاره. وبالتالي، اضطربت سلاسل التوريد. كما طالت الاضطرابات أيضا الطلب العالمي بعد اللجوء لتكوين المخزونات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى هذه الظرفية، فإن السياق المناخي المتوتر المتمثل في توالي سنتين من الجفاف أثر أكثر على وضعية المغرب، حيث أدى إلى انخفاض الموفور الداخلي للحبوب وأجبر على اللجوء المكثف لعمليات الشراء على مستوى السوق العالمية.

وقد اتخذت الدولة إجراءات مهمة بغية ضمان إمدادات جيدة من الحبوب كما ونوعا، وكذا من أجل الحد من التأثير السلبي لارتفاع الأسعار العالمية على المستهلكين. ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

- وقف استيفاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين برسم سنة 2020 كاملة، وبرسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 ماي 2021 ؛
- وضع نظام دعم الواردات خلال الفترة الممتدة من 1 فبراير إلى 15 ماي 2021 ؛
- إطلاق عمليات الحفاظ على القطيع برسم ستني 2020 و2021 من أجل التخفيف من آثار العجز المسجل في التساقطات المطرية خلال الموسم الفلاحي و انعكاسه على وضعية زراعة الحبوب و على الغطاء النباتي و كذا مساهمته في تغطية حاجيات القطيع، حيث تهدف هذه العمليات إلى تموين مراكز الربط بالشعير المدعم و العلف المدعم للمجترات.

كنتيجة لذلك، من أجل تغطية العجز في الإنتاج الوطني و تحقيق تغطية كافية للاحتياجات الوطنية المتنامية المحفزة بالطلب الموجه للاستعمال البشري والحيواني، حافظت الواردات الوطنية من الحبوب (ماعدا قمح العلف) على مستواها التصاعدي للسنة السابقة، و ديناميتها المرتفعة لتسجل 87,1 مليون قنطار مقابل 86,1 مليون قنطار سنة 2020، و 59,3 مليون قنطار سنة 2019، أي بمعدل نمو يبلغ 1,16 % و 47 % على التوالي.

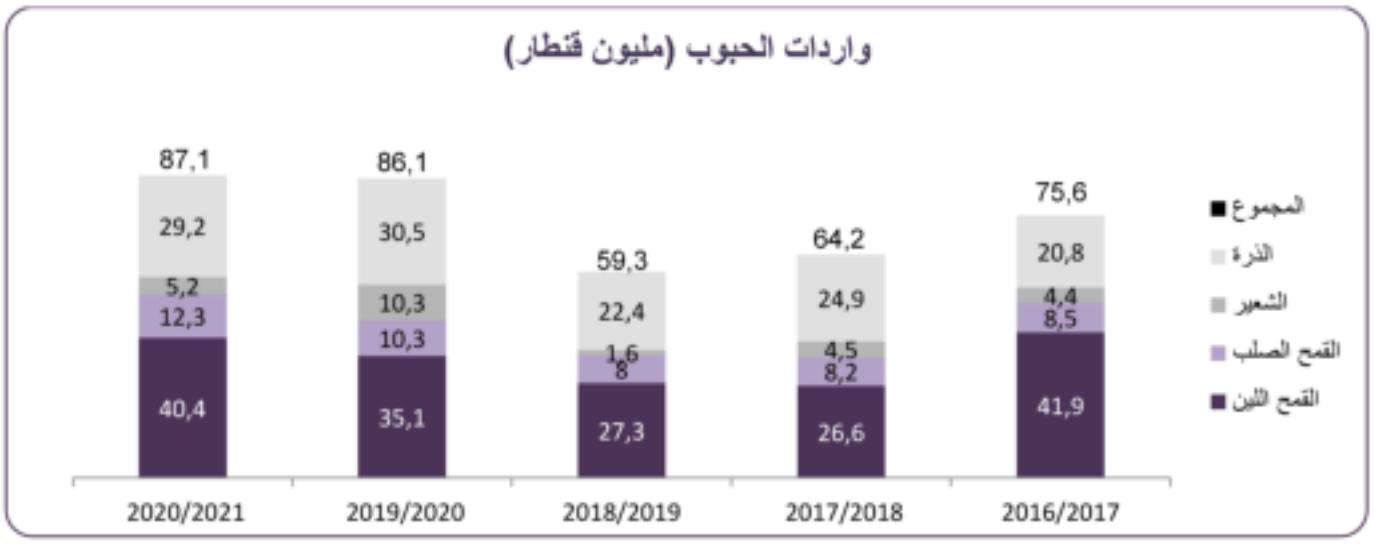

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

سجلت واردات القمح اللين خلال الموسم 2021/2020 حوالي 40 مليون قنطار، أي بارتفاع يقدر ب 15 % على أساس سنوي. يمكن تفسير هذا الارتفاع الحاد بتراجع الإنتاج الوطني عقب رداءة الظروف المناخية، و كذا بالتدابير التي وضعتها الحكومة و التي شجعت عمليات استيراد القمح اللين.

حافظت فرنسا على مركزها الأول من خلال استحواذها على 27 % من حصص السوق بفضل قربها الثقافي والجغرافي ، تليها أوكرانيا بنسبة 26 % ثم الأرجنتين بنسبة 10 %.

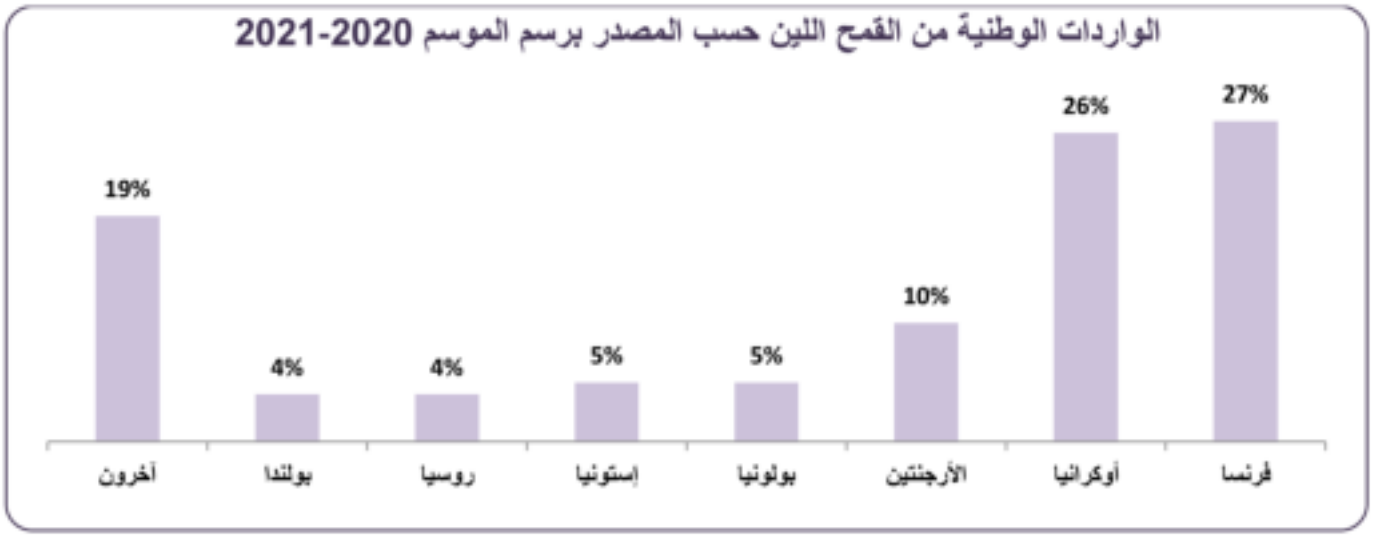

من أجل تحفيز ودعم المنتوج الوطني من القمح اللين، تقوم الدولة حسب تطور السعر العالمي لهذا المنتوج، ووضعية السلسلة الوطنية و الدولية بمراجعة مستويات الرسوم الجمركية.

تميزت السنتين المنصرمتين بشكل استثنائي بعدم الاستقرار نتيجة الأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد 19، والتي بلغت أبعاد غير مسبوقة مقرونة بالظروف المناخية الصعبة. وعليه، أوقفت الحكومة المغربية استيفاء الرسوم الجمركية على القمح اللين برسم سنة 2020 كاملة، و برسم الفترة الممتدة من يناير إلى 15 ماي 2021، قبل رفعها إلى 135 % عند نهاية هذه الفترة من اجل دعم تسويق المنتوج الوطني.

II .3.3. الصناعات التحويلية للحبوب

بلغ العدد الإجمالي للمطاحن الصناعية 154 وحدة نشيطة حسب معطيات المكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني، موزعة ما بين 128 مطحنة للقمح اللين و 16 مطحنة للقمح الصلب (سميد) و 10 مطاحن للشعير. و تبلغ طاقة السحق السنوية للمطاحن المذكورة حوالي 106 مليون قنطار تمثل منها السعة المخصصة لسحق القمح اللين 85%، والقمح الصلب 12%، فيما تمثل سعة سحق الشعير 3%. و قد بلغ حجم الكميات المسحوقة من طرف المطاحن الصناعية خلال موسم التسويق 2021/2020 حوالي 54,8 مليون قنطارا، يمثل منها القمح اللين 80%. و تجدر الإشارة إلى أن استعمال الطاقة الإجمالية للمطاحن الصناعية للقمح اللين لا يتجاوز 52%.

تبلغ سعة تخزين الحبوب والقطاني المتوفرة لدى الفاعلين المصرح بها لدى المكتب الوطني البيمهني للحبوب والقطاني 64 مليون قنطارا (دون احتساب سعة المخازن المينائية)، منها ما يقارب ثلاثة أرباع عند هيئات التخزين، والباقي موزع بين المطاحن الصناعية و مصانع الأعلاف المركبة.

المصدر: تقارير المجلس الإداري للمكتب الوطني البيمهني للحبوب و القطاني

II .4.3. وضعية نفقات دعم القمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين

بلغت الكلفة الإجمالية لدعم القمح اللين و الدقيق برسم سنة 2020 ما يناهز 1.289 مليون درهم مقابل 1.350 مليون درهم برسم السنة السابقة، أي بتراجع يقدر بحوالي 5%، نتيجة انخفاض تكاليف دعم التجميع الجزافي و منحة تخزين القمح اللين نظرا لتراجع كمية التجميع التي ناهزت 4 مليون قنطار خلال موسم التسويق.

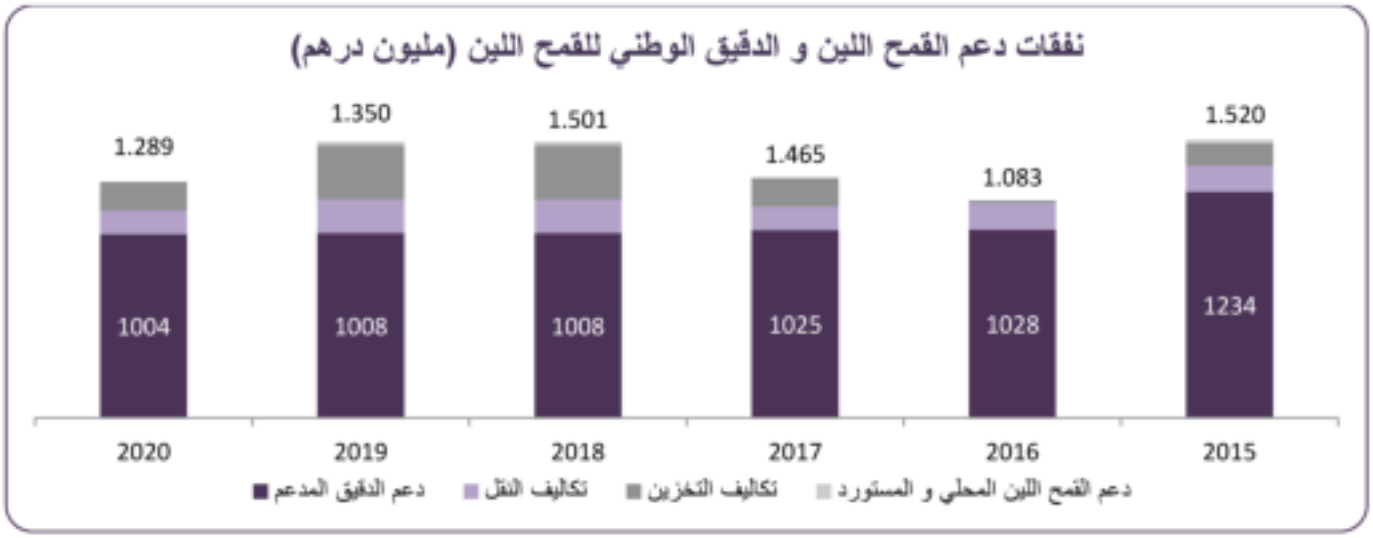

أما فيا يخص الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2021، فيتوقع أن تبلغ نفقات دعم القمح اللين و الدقيق 1.463 مليون درهم، 428 مليون درهم منها برسم دعم القمح اللين المستورد خلال الفترة الممتدة من فاتح فبراير إلى 15 ماي 2021.

II .4. توقعات تكلفة المقاصة عند متم شهر شتنبر 2021 و الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022

II .1.4.توقعات تكلفة المقاصة برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2021

على أساس متوسط سعر لغاز البوطان ناهز 571 دولار للطن، و متوسط سعر صرف الدولار الذي بلغ 8,9 درهم، و على أساس الكميات المعروضة للاستهلاك من غاز البوطان و المقدرة ب2,03 مليون طن، يتوقع أن تبلغ تكلفة دعم أسعار غاز البوطان 9,932 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2021.

و بالتالي، أخذا بعين الاعتبار للتكلفة المتوقعة لدعم المواد الغذائية، يتوقع أن تبلغ تكلفة المقاصة الإجمالية ما يناهز 14,078 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2021.

II .2.4. الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022

لقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2022 اعتماد إجماليا يقدر ب 16,020 مليار درهم، أي بزيادة 28% على أساس سنوي، من أجل دعم أسعار غاز البوطان و المواد الغذائية (السكر و دقيق القمح اللين).

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma